الأمم المتحدة

DP/2003/1

Distr.: General
7 November 2002
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٣

٢٠-٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، نيويورك

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

المسائل التنظيمية

تقرير عن الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٢
(٢٣ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، نيويورك)

المحتويات

الصفحة

أولا - المسائل التنظيمية ٣

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٣

ثانيا - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة ٣

ثالثا - الترتيبات البرنامجية ٦

رابعا - التقييم ٨

خامسا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها ١٠

سادسا - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ١٤

سابعا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة ١٦

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ١٩

ثامنا - تقارير عن الزيارات الميدانية ١٩

030103 231202 02-68735 (A)
0268735

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان ٢٢
تاسعا - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة ٢٢
عاشرا - استراتيجية الموارد البشرية ٢٢
حادي عشر - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها ٣٥
ثاني عشر - مسائل أخرى ٤٣

أولا – المسائل التنظيمية

١ – عقدت الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر في نيويورك. وفي هذه الدورة، أقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٢ (DP/2002/L.3 و Corr.1)، بصيغتهما المنقحة، وتقرير الدورة السنوية لعام ٢٠٠٢ (DP/2002/24). وأقر المجلس التنفيذي أيضا قائمة البنود التي سيتناولها في عام ٢٠٠٣ (DP/2002/CRP.14).

٢ – وأقر المجلس التنفيذي الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة التي سيعقدها المجلس في عام ٢٠٠٣.

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٣: ٢٠-٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٣: ٩-٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (نيويورك)

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٣: ٨-١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

٣ – وأدرجت المقررات المتخذة في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٢ في الوثيقة DP/2003/2، التي يمكن الوصول غليها على موقع أمانة المجلس التنفيذي على شبكة الإنترنت www.undp.org/execbrd/index.htm.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا – المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

٤ – عرض مدير البرنامج تقريره عن الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ٢٠٠١ (DP/2002/25 و Add.1)، ومعلومات عن نفقات منظومة الأمم المتحدة على التعاون التقني في عام ٢٠٠١ (DP/2002/26 و Add.1)، وتقرير مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات (DP/2002/31) وتقريره الإحصائي السنوي لعام ٢٠٠١ (DP/2002/32). وأعلن أن الموارد العامة للبرنامج الإنمائي لعام ٢٠٠١ قد ازدادت بنسبة ٩ في المائة. وأن الموارد العادية (الأساسية) قد ازدادت بنسبة ٣ في المائة. وأضاف أن النمو في الموارد العادية قد عكس اتجاها تنازليا على مدى ثماني سنوات. وأعاد تأكيد أن الموارد العادية تُشكل المرتكز الأساسي للقاعدة التشغيلية للبرنامج الإنمائي. ولاحظ أن التحدي الماثل أمامنا يتمثل في السعي ما أمكن إلى تعبئة مزيد من الموارد لتلبية متطلبات بلدان البرامج.

٥ - وقدم مدير البرنامج إحاطة للمجلس التنفيذي عن نشر تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢ وتقرير التنمية البشرية في البلدان العربية لعام ٢٠٠٢، وعن المشاركة الناجحة للبرنامج الإنمائي في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ في جنوب أفريقيا في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

٦ - وقد وضع بيان مدير البرنامج، تسهيلا للوصول إليه، على موقع أمانة المجلس التنفيذي على شبكة الإنترنت www.undp.org/execbrd/index.htm.

٧ - وأشادت الوفود بالنوعية العالية للتقارير وبالعرض الفني البليغ الذي قدمه مدير البرنامج. وأثنت على البرنامج الإنمائي للزيادة التي حققها بنسبة ٩ في الماشئة في الموارد العامة، وللزيادة التي حققها، على وجه الخصوص، بنسبة ٣ في المائة في الموارد العادية في عام ٢٠٠١. ولاحظت الوفود أن الاتجاه التصاعدي إنما يعكس تقدير مجتمع المانحين الإيجابي للبرنامج الإنمائي الجديد. وحثت الوفود مدير البرنامج وزملاءه على الإفادة من الصورة الإيجابية بتعبئة مزيد من الموارد، و سيما الموارد العادية - المرتكز الأساسي للبرنامج الإنمائي، وبتلبيته مطالب وأوليات بلدان البرامج. وأضافت أنه ينبغي أن تضم جهود تعبئة الموارد تنويع قاعدة الموارد، بما في ذلك الأموال المكرسة لأغراض خاصة. وحثت الوفود أيضا على دفع التبرعات قبل موعدها وفي مواعيدها لاجتناب عقبات نقص السيولة وتحقيقا لمزيد من إمكانية التنبؤ بالإيرادات. وشجعت الوفود البرنامج الإنمائي أيضا على كفالة الكفاءة والفعالية في تعبئة الموارد لتحقيق أقصى قدر من الوفورات.

٨ - وجرى الإعراب عن تقدير العمل الذي يضطلع به مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك الخطوات الرامية إلى أن يُصبح هذا المكتب كيانا ذاتي التمويل. وحثت الوفود هذا المكتب على زيادة مستوى المشتريات وعدد الموردين من البلدان النامية.

٩ - وأكدت الوفود على فائدة تقرير التعاون التقني الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة، وأشادت بالزيادة التي تحققت بنسبة ١٧ في المائة في المساعدة التقنية المقدمة في عام ٢٠٠١ من جانب منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وأما في ما يتعلق بالبرنامج الإنمائي، فقد شجعت بعض الوفود على الربط بين المشورة النظرية على صعيد السياسة العامة والتنمية الطويلة الأجل على الصعيد القطري. وحثت وفود أخرى على تعديل المساعدة التقنية بما يتمشى مع التوصيات الصادرة عن مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية. وشددت وفود كثيرة على ضرورة أن تضم التقارير المقبلة إسهامات البنك الدولي الذي أضحى لديه الآن عنصر منح في عملياته.

١٠ - وطلبت بعض الإيضاحات بشأن: (أ) الاتجاهات في تمويل الصناديق الاستئمانية في عام ٢٠٠١؛ (ب) تأثير تقديم جزء من المساعدة الإنمائية الدولية كمنح على البرنامج الإنمائي؛ (ج) الآثار الإقليمية للموارد العادية والموارد الأخرى (غير الأساسية) وسبل دعم قاعدة الموارد العادية بصورة فعالة من موارد أخرى؛ (د) إغلاق صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية وصندوق الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛ (هـ) والأدوار الخاصة بالبرنامج الإنمائي، ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى، والبنك الدولي، في متابعة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

١١ - وقدمت بعض الوفود توصيات بشأن تحسين عمل البرنامج الإنمائي في البحوث الإنمائية وتقارير التنمية البشرية، ولا سيما في ما يتعلق بالمنهجية والعمليات.

١٢ - وأعاد مدير البرنامج، في رده، التأكيد على أن البرنامج الإنمائي يحتاج إلى المزيد من الموارد الأساسية وإلى المزيد من الموارد غير الأساسية لتلبية الطلبات الواردة من بلدان البرامج وللنهوض بالمسؤوليات الملقاة على عاتق البرنامج الإنمائي. على أنه شدد على أن الموارد غير الأساسية مكملة لا بديل للموارد العادية التي هي المرتكز الأساسي للأنشطة التنفيذ التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي.

١٣ - وفي ما يتعلق بمسألة مشاركة البرنامج الإنمائي في عنصر المنح في عمليات المساعدة الإنمائية الدولية، رحب مدير البرنامج بمشاركة المنظمة المذكورة. على أنه أشار إلى أن هذه المشاركة ستعتمد على تحديد واضح للأدوار والمسؤوليات ذات الصلة بين البرنامج الإنمائي والبنك الدولي.

١٤ - وفي ما يتعلق بتقارير التنمية البشرية، لاحظ مدير البرنامج أن قواعد البيانات المستخدمة ذاتية ولا تتمتع بسلطة حكومية دولية. وأكد للمجلس التنفيذي أن مبدأ الملكية القطرية سيلقى الاحترام الكامل في إعداد تقارير التنمية البشرية. وشدد على أن البرنامج الإنمائي سيواصل تعزيز الفكر الإنمائي في المجالات التي لم يتم التوصل فيها بعد إلى توافق في الآراء.

١٥ - وفي ما يتعلق بالمسائل المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية، أكد مدير البرنامج من جديد أن البلدان تضطلع بالمسؤولية الرئيسية في هذا الجهد. وأن رفع تقارير عن الأنشطة الإقليمية والعالمية إنما يقع على كاهل منظومة الأمم المتحدة، وأن البرنامج الإنمائي مسؤول عن تقديم المساعدة التقنية للأعمال التحليلية ولرصد النتائج على الصعيد القطري.

١٦ - وفي ما يتعلق باسقاطات الصندوق الاستئماني المواضيعي، أعلن مدير البرنامج أن الإيرادات بلغت ٢٣ مليون دولار. وأنه إذا ما أضيفت التبرعات من أجل الوقاية من

الأزمات والإنعاش في حال وقوعها، التي تبلغ ١٠٠ مليون دولار، فإن الإيرادات العامة تكون أكبر بكثير. وأنه سيتم تقديم استكمال بهذا الشأن في أواخر عام ٢٠٠٢.

١٧ - وأعلن مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب الشؤون الإدارية أن صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية وصندوق الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية قد أُغلقا جراء اتخاذ المجلس التنفيذي مقررين بهذا الشأن وبسبب نقص الأموال اللازمة. على أنه أضاف أن الأنشطة في هذين المجالين ما انفكت تُفيد من الموارد الأساسية وغير الأساسية. وتم الاتفاق على أن يجرى في الوقت المناسب مزيد من المناقشات الثنائية بين البرنامج الإنمائي والوفود المعنية.

١٨ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٦/٢٠٠٢ بشأن الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ٢٠٠١، والمقرر ١٧/٢٠٠٢ بشأن إنشاء احتياطي خاص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعمليات انتهاء الخدمة المتعلقة بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (انظر الوثيقة DP/2003/2).

ثالثا - الترتيبات البرنامجية

١٩ - في ما يتعلق بالتقرير عن الترتيبات البرنامجية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ (DP/2002/28)، واصل المجلس التنفيذي المناقشة التي أجريت في الدورة السنوية المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وعليه كانت تعليقات الوفود وردود البرنامج الإنمائي موجزة وتركزت على مسائل معينة. وأعيد التأكيد على ضرورة تخصيص الجانب الأكبر من الموارد للبلدان منخفضة الدخل واقل البلدان نموا. وأكدت الوفود أيضا على التعاون الوثيق بي صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، وشددت على تنسيق البرنامج الإنمائي لأنشطة الأمم المتحدة على الصعيد القطري.

٢٠ - وردا على سؤال عن انسحاب البرنامج الإنمائي من البلدان التي تستطيع الاستغناء عن خدمات البرنامج الإنمائي لأنها بلغت مستوى معينا من التنمية، قال مدير البرنامج المعاون أنه ما زالت هناك حاجة إلى إجراء مزيد من المشاورات قبل إمكان اتخاذ موقف محدد من هذه المسألة. على أنه لاحظ أن الحاجة تقدم إلى ضرب جديد من وسائل إسهام البرنامج الإنمائي لا انسحابه الكامل.

٢١ - وعقب مشاورات مكثفة اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٨/٢٠٠٢ (انظر DP/2003/2) الذي يضم الجوانب الرئيسية التالية.

٢٢ - أعاد المجلس التنفيذي تأكيد مبادئ أهلية جميع البلدان المستفيدة على أساس الصبغة العالمية والحياد وتعدد الأطراف، واتصاف المساعدة بالطابع الطوعي وطابع المنح، والقدرة على تلبية احتياجات جميع البلدان المستفيدة وفقا لسياساتها وأولوياتها الإنمائية. وسلم المجلس بمبادئ أنشطة البرنامج الإنمائي التي تشمل تهيئة سبل التقدم والتراهة والشفافية وقابلية التنبؤ بتدفق الموارد إلى جميع البلدان المستفيدة.

٢٣ - وأعاد المجلس التنفيذي تأكيد هدف التمويل السنوي البالغ ١,١ بليون دولار وشجع جميع البلدان على بلوغ هذا الهدف.

٢٤ - وأكد المجلس التنفيذي عملية التخصيص الحالية مع إدخال بعض التعديلات عليها، وذلك على النحو التالي: تحديد مبلغ أدنى مطلق من المخصصات قدره ٣٥٠ ٠٠٠ دولار لكل برنامج قطري لضمان إمكانية الإيفاء بالولاية الأساسية للبرنامج الإنمائي وإتاحة الحد الأدنى اللازم من أموال البرمجة الأساسية لتكملة الموارد (غير الأساسية) الأخرى؛ (ب) الانتقال إلى مجموع واحد لتخصيص الموارد من ''نموذج توزيع الأموال الأساسية'' تجنبا للاختلالات التي تنطوي عليها المنهجية الحالية؛ (ج) الأخذ بتخصيص مبالغ ثابتة مطلقة لبنود أو عناصر برنامجية مختارة جنبا إلى جنب مع إدخال بعض التغييرات في حصص النسب المئوية للبنود المتبقية، بما في ذلك تحديد حصص متزايدة لبنود ''هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية'' الثلاثة.

٢٥ - وفي هذا الصدد، قرر المجلس التنفيذي أن يُعاد تخصيص موارد المرفق الحالي لدعم وضع السياسات والبرامج ودعم الخدمات التقنية الداخلة في إطار الموارد الحالية بغية زيادة تخصيص الموارد من الأموال الأساسية ومرفق دعم المنسقين المقيمين.

٢٦ - وأكد المجلس التنفيذ على أهمية التعاون المستمر والوثيق بين البرنامج الإنمائي والوكالات المتخصصة وعلى ضرورة جعل ذلك التعاون جزءا لا يتجزأ من جميع البرامج التي تحصل على مساعدة من البرنامج الإنمائي على الصعيدين القطري والإقليمي من أجل كفالة الاستخدام الأمثل للدراية التقنية للوكالات المتخصصة في المجالات التي يُقدم فيها البرنامج الإنمائي المساعدة.

٢٧ - وقرر المجلس التنفيذي أيضا، بالنظر إلى مد فترة البرمجة من ثلاث سنوات إلى أربع، إجراء إعادة الحساب في منتصف المدة لمخصصات البند ١-١-١ من هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية، على أساس نموذج التوزيع المتفق عليه، كما قرر العمل بترتيب خاص لإعادة حساب مخصصات البند ١-١-١ من هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية

للبلدان المتبرعة الصافية التي تواجه حصة الفرد فيها من الناتج القومي الإجمالي حسب أرقام البنك الدولي انخفاضا بنسبة لا تقل عن ٢٥ في المائة.

٢٨ - وطلب المجلس التنفيذي إلى مدير البرنامج أن يقدم في عام ٢٠٠٧ تقريرا يتضمن مقترحات تتعلق بترتيبات البرمجة اللاحقة.

رابعا - التقييم

٢٩ - أبرز المدير المعاون في ملاحظاته بشأن التقرير السنوي لمدير البرنامج عن التقييم (DP/2002/27) أن البرنامج الإنمائي أخذ بنظام الإدارة على أساس النتائج، وعمل على مواءمتها واستيعابها وتبسيطها، وذلك تحسينا لأداء البرنامج وفعالية التنمية.

٣٠ - وأفاد مدير مكتب التقييم بأن البرنامج الإنمائي أنشأ نظاما للمحاسبة يحل محل نظام التقييمات اللاحقة السابق. و لم يعد الامتثال في التقييم لعبة أرقام، بل أصبح خيارا أكثر استراتيجية يتعلق بالدروس المستخلصة من إقامة صلة بين إجراء عمليات تقييم والقرارات المتخذة في مجالي الإدارة والبرمجة في المستقبل. ولاحظ أن نظاما مكونا من ثلاثة مستويات للمساءلة واستخلاص الدروس على الصعيد البرنامجي والقطري والكلي قد أنشئ بحيث يعزز بعضه البعض الآخر. ويكفل نظام التتبع إمكانية قيام مكتب التقييم برصد الامتثال بوصفه جزءا لا يتجزأ من الإدارة الجيدة.

٣١ - وأثنت الوفود على التقرير لجودته العالية واستنتاجاته الواضحة، وعلى المنشورات التي أصدرها مكتب التقييم. وقد ساعدت بيانات مأخوذة من تقرير فعالية التنمية، على سبيل المثال، أحد الوفود في المناقشات التي دارت بين أعضائه بشأن رصد الموارد للبرنامج الإنمائي بعد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المعقود في مونتيري، المكسيك، في الفترة ما بين ١٨ و ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢. وتبنى العديد من الوفود العناصر الرئيسية الأربعة في التقرير وهي: ضرورة تقوية فاعلية التنمية؛ و (ب) ضرورة دعم القدرات الوطنية في مجال التقييم، لا سيما في إطار رصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ و (ج) ضرورة توخي التكامل في زيادة تعزيز ثقافة الإدارة على أساس النتائج في البرنامج الإنمائي؛ و (د) الالتزام باستخلاص الدروس بما يتفق ورؤية البرنامج لإفادة البلدان من المعارف والخبرات.

٣٢ - وأعربت بعض الوفود عن تقديرها لدور مكتب التقييم في نظام الإدارة على أساس النتائج والتقدم الذي أحرزه في كفالة الأخذ بمنهجيات للتقييم المنتظم، وتقييم الآثار وفعالية التنمية. وشددت على ضرورة وضع نقاط مرجعية واضحة لرصد التقدم المحرز في تحقيق

الأهداف الإنمائية للألفية وحثت مكتب التقييم على المشاركة في رصد تلك الأهداف وتقييمها. وأُثني على البرنامج الإنمائي لإسهامه، بشراكة مع البنك الدولي، في جهود الرابطة الدولية لتقييم التنمية في دعم الحكومات الوطنية من أجل رصد التقدم المحرز. كما أشيد بالبرنامج الإنمائي نظرا لما قدمه من دعم للفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالتقييم. ولأن لدى الفريق قدرة على أن يسخّر منظومة الأمم المتحدة لرصد الأهداف الإنمائية للألفية وتقييم أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتم الإعراب عن التقدير لعمل مكتب التقييم في مجالي الحكم واللامركزية. وسيعرض التقرير المتعلق بالدروس المستخلصة على المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية التي ستعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

٣٣ - وطلب بعض الوفود إيضاحات أو مزيدا من المعلومات بشأن ما يلي: (أ) استقلالية مكتب التقييم بالمقارنة بغيره من المؤسسات، مثل البنك الدولي، التي تعتبر مسؤولة أمام مجالسها التنفيذية؛ و (ب) معلومات عن المعايير المستخدمة في اختيار عمليات التقييم الاستراتيجية وترتيبها من حيث الأولوية؛ و (ج) عدد عمليات التقييم التي تجرى سنويا؛ و (د) الفرق بين التقرير السنوي الذي يستند إلى النتائج والتقارير المتعلقة بفعالية التنمية؛ و (هـ) حالة عملية التقييم القطري لموزامبيق.

٣٤ - وأوصى بعض الوفود بأن يعد مكتب التقييم مزيدا من البيانات، بما فيها رسوم بيانية تستند إلى التعاقب الزمني. واقترحت وفود أخرى إجراء عمليات تقييم بشأن مسائل من قبيل تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وخطط العمل، وعملية إعادة التنظيم واستراتيجية الشراكة. وفي ضوء تزايد مسؤوليات مكتب التقييم، أثارت عدة وفود مسألة قدرة المكتب على الوفاء بمهامه بالنظر إلى انخفاض ميزانيته من ٣ ملايين دولار في عام ١٩٩٨ إلى المبلغ الحالي الذي يزيد عن مليون دولار بقليل.

٣٥ - وأجاب مدير البرنامج عن الأسئلة المطروحة. ونوه بالدعم الذي يقدمه كبار المسؤولين الإداريين في البرنامج الإنمائي، ملاحظا أنه رغم ضرورة توخي الروح المهنية والموضوعية في عرض النتائج، مع استعداد الإدارة للإجابة عن الأسئلة، فإن مسألة استقلالية مكتب التقييم أكثر تعقيدا. وأفاد أن جدول الأعمال يتحدد من خلال عملية تشاور داخل البرنامج الإنمائي ومع الشركاء. وأبلغ الوفود بأن جدول الأعمال المتعلق بعمليات التقييم الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ نشر بالفعل في الموقع التالي على الإنترنت: www.undp.org/eo.

٣٦ - وأوضح أن الفرق بين التقرير السنوي الذي يستند إلى النتائج والتقرير المتعلق بفعالية التنمية هو أن الأول سجل لعملية التقييم الداخلي التي يقوم بها البرنامج الإنمائي، في حين

يستند التقرير الثاني إلى عمليات التقييم الخارجية. وبالتالي تعتبر الوثيقتان متكاملتين من حيث قياس التقدم المحرز. وبخصوص عملية التقييم في موزامبيق، أفاد المدير بأن البداية كانت بطيئة غير أن هناك زخما كافيا في الوقت الراهن. وستعرض النتائج المستخلصة والخبرات المكتسبة على المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية التي ستعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

٣٧ - واختتم المدير رده بأن لاحظ، بخصوص إتاحة المزيد من البيانات المستندة إلى التعاقب الزمني، أن مكتب التقييم في حاجة إلى تقرير ما إذا كان الأمر يتطلب زيادة البيانات أو النقص منها. واقترح عقد مشاورات غير رسمية مع المجلس التنفيذي في وقت مناسب لإيجاد حل بهذا الشأن.

٣٨ - اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٢/١٩ (انظر الوثيقة DP/2003/2).

خامسا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٣٩- استعرض المجلس التنفيذي ثمانية مخططات للبرامج القطرية، ومخططين للبرامج المتعددة الأقطار، وبرنامج المساعدة المقدمة إلى الصومال، والتقرير الشفوي المتعلق بميانمار، وعشرة أطر للتعاون القطري، ومدا لإطار التعاون القطري المتعلق بسيراليون.

٤٠ - وعلقت الوفود بإسهاب على المخططات البرنامجية. ودار النقاش بشأن المواضيع الرئيسية التالية: (أ) مجالات الأولوية؛ و (ب) الصلات القائمة بين المستويين النظري والعملي من جهة والبرامج الوطنية والإقليمية من جهة أخرى؛ و (ج) تعميم مراعاة المنظور الجنساني؛ و (د) عملية التشاور؛ و (هـ) التنسيق.

٤١ - وأعرب العديد من الوفود عن الارتياح إزاء مجالات الأولوية، التي استقي بعضها من عمليات تقييم قطرية مشتركة ومن أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لمعالجة التحديات الإنمائية الرئيسية، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتنمية القدرات.

٤٢ - وأعرب أيضا عن الارتياح بشأن المزج والربط بين الأنشطة النظرية والعملية. غير أن بعض الوفود شدد، فيما يتعلق بمخططات البرامج المتعددة الأقطار، على ضرورة إقامة صلة بين البرامج الوطنية والمتعددة الأقطار.

٤٣ - وحظي تعميم مراعاة المنظور الجنساني باهتمام كبير في المناقشات. ولاحظ بعض الوفود أن جهودا جديرة بالثناء بذلت لتعميم الأنشطة المتصلة بتعميم المنظور الجنساني في مجالات الأولوية المختارة في بعض مخططات البرامج القطرية.

٤٤ - وبشأن عملية التشاور، لاحظ العديد من الوفود إجراء مشاورات شاملة فيما بين من يعنيه الأمر من أصحاب المصلحة، بمن فيهم الجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

٤٥ - وعلق بعض الوفود على دور التنسيق. فشددوا على الأهمية الحيوية التي يكتسبها إجراء المزيد من التنسيق بين جميع الشركاء الإنمائيين في تحقيق الكفاءة والفعالية عند استخدام الموارد الشحيحة. وتم التركيز على دور البرنامج في إنشاء وتعزيز شراكات استراتيجية لحشد الموارد، وإدارة الأنشطة البرنامجية وتنسيقها. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، أشير إلى ضرورة تعزيز المكاتب القطرية التابعة للبرنامج واستدامتها.

٤٦ - وأحاط المجلس التنفيذي بجميع مخططات البرامج القطرية والتعليقات التي أدلي بها في هذا الصدد. وأرسل كل مكتب التعليقات فورا إلى المكاتب القطرية المعنية لإدماجها في البرنامج النهائي. وستنشر تلك التعليقات في موقع أمانة المجلس التنفيذي على الإنترنت، وهو: www.undp.org/execbrd/index.htm.

٤٧ - وعملا بالمقرر الصادر عن مكتب المجلس التنفيذي في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٢، أشير إلى أن هذا التقرير سيقتصر على تناول المسائل الرئيسية كما عرضت أعلاه.

٤٨ - ووفق على أطر التعاون القطري العشرة على أساس عدم الاعتراض؛ إذ لم ترد طلبات من خمسة أعضاء على الأقل في المجلس التنفيذي لمناقشة إطار بعينه. وأحاط المجلس علما بمد إطار التعاون القطري الأول المتعلق بسيراليون لمدة سنة واحدة.

تقديم المساعدة إلى الصومال

٤٩ - عملا بمقرري المجلس التنفيذي ٤/٩٣ و ٧/٩٩، عرض مدير البرنامج مذكرة بشأن تقديم المساعدة إلى الصومال (DP/2002/29). وتناولت المذكرة البرنامج المقترح للبرنامج الإنمائي في الصومال للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤. ووضعت في الاعتبار نتائج استعراض البرنامج وبعثة إعادة التشكيل التي أوفدت في عام ٢٠٠١ والبعثة المشتركة بين الوكالات التي أوفدت في عام ٢٠٠٢. وسيركز البرنامج على الحكم، وسيادة القانون والأمن، والحد من الفقر، وتمكين منظمات المجتمع المدني ونوع الجنس. وسعى المدير إلى الحصول على تأييد المجلس التنفيذي لمواصلة الموافقة على المشاريع على أساس النظر في كل حالة على حدة.

٥٠- وأعرب بعض الوفود عن تقديرهم للإنجازات التي تحققت حتى الآن رغم الظروف الخارجية البالغة الصعوبة. وأعربوا عن تأييدهم لمجالات الأولوية الجديدة للبرنامج ومواصلة الموافقة على أساس النظر في كل حالة على حدة. وسلموا بالإنجازات التي حققها البرنامج،

وبخاصة في مجال الحماية المدنية، وحثوا البرنامج على أخذ زمام المزيد من المبادرات في بناء السلام، مع بذل المزيد من الجهود في الجزء الشمالي الغربي من البلد. وناشدت هذه الوفود جماعة المانحين أن تقدم المزيد من الدعم. ودعت إلى زيادة التنسيق مع منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الكيانات في البلد. وشجعت أيضا البرنامج الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على ترجمة المبادرات المتعلقة بإدماج اللاجئين إلى خطط عمل ملموسة.

٥١ - ولاحظ الممثل المقيم في رده أن للصومال تركة من الخسائر المادية والبشرية والفرص المضيعة على الأطفال والشباب. وأفاد أيضا أن انعدام الأمن يظل تحديا جبارا في أجزاء عديدة من البلد، وأن التنمية مع ذلك ممكنة في بعض المناطق التي تنعم بالهدوء. ومن أجل العمل في البلد، يدعو الأمر إلى الأخذ بنهج ابتكارية تتناسب والوضع السائد.

٥٢ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بمذكرة المدير بشأن مواصلة تقديم المساعدة إلى الصومال.

تقديم المساعدة إلى ميانمار

٥٣ - عرض الممثل المقيم تقريرا شفويا على المجلس التنفيذي بشأن النتائج الأولية التي خلصت إليها بعثة التقييم المستقلة التي أوفدت في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠٠٢، وتوصيات تلك البعثة. وتحدّث عن حالة المشاريع المنفذة في إطار مبادرة التنمية البشرية، وأبرز أثر المساعدة التي يقدمها البرنامج على بناء القدرات والاحتياجات الاجتماعية الأساسية على مستوى القاعدة الشعبية.

٥٤ - وأفاد، وفقا للنتائج التي خلصت إليها البعثة المستقلة، بأن المكاسب التي حققتها مشاريع مبادرة التنمية البشرية مهددة بالزوال بسبب الظروف غير المواتية السائدة على صعيد الاقتصاد الكلي. فمن الضروري إذن دعم إجراء تحليلات للسياسة العامة وأنشطة للدعوة تكون في صالح الفئات الفقيرة ومؤازرة الإنجازات التي تحققها المشاريع.

٥٥ - وأكد الممثل المقيم أنه يواصل التشاور بانتظام مع مسؤولين من الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، والمجتمع الدولي ومنظمات المجتمع المدني. وأفاد أيضا أن داو أونغ سان سوو كيي، زعيمة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، قامت، بعد الإفراج عنها من الإقامة الجبرية، بزيارة مواقع المشاريع المنفذة في إطار مبادرة التنمية البشرية واطلعت على معلومات مفيدة بشأن أنشطة المشاريع وأثرها.

٥٦ - وأفاد كذلك بأن الفريق القطري التابع للأمم المتحدة قد شرع في مناقشات بشأن شتى الاستراتيجيات والخيارات المتعلقة بتوسيع نطاق المساعدة الإنسانية، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأنشطة تتعلق بالتدخلات السريعة الأثر.

٥٧ - وأعرب بعض الوفود عن تقديره لإسهام البرنامج الإنمائي في سد الاحتياجات الإنسانية والإنمائية لأشد الفئات فقرا في ميانمار رغم الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة والمتدهورة، وهي ظروف أعربت الوفود عن الانشغال إزاءها.

٥٨ - ورغم بطء وتيرة الحوار السياسي، اقترح بعض الوفود تكييف حجم مساعدة البرنامج ونوعها، وحثوا المجلس التنفيذي على استعراض القيود الحالية. كما حثوا الوفود الحكومة على تهيئة ظروف مواتية للدخول في حوار سياسي حقيقي مع الكيانات السياسية.

٥٩ - وسلم بعض الوفود بالأمور التالية: (أ) توافق محتوى مبادرة التنمية البشرية وأهدافها مع ولاية المجلس التنفيذي؛ و (ب) التركيز على دعم أشد السكان فقرا؛ و (ج) تحقق نتائج إيجابية بفضل المساعدة المقدمة، بما فيها المشاركة القوية للمجتمعات المحلية في أنشطة المشاريع ونتائجها، وامتلاكها لتلك الأنشطة والنتائج.

٦٠ - ورد الممثل المقيم بطمأنة المجلس التنفيذي إلى أخذ تعليقاته في الاعتبار، على النحو الواجب، في تنفيذ المشاريع. وأكد أن آلية فريق الأمم المتحدة المواضيعي الموسع يضم أعضاء من كل منظمات الأمم المتحدة الموجودة في البلد، وخمسة أعضاء من المجتمع الدولي. وأضاف أن المناقشات دائرة لإمكان توسيع الفريق ليضم مزيدا من الأعضاء في مجتمع المانحين ومنظمات المجتمع المدني.

٦١ - وأكد مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب آسيا والمحيط الهادئ أن المساعدة التي يقدمها البرنامج الإنمائي إلى ميانمار معدة لتناسب الظروف الخاصة في البلد. وأضاف أنه وإن يكن من الحكمة مواصلة العمل في نطاق المبادئ التوجيهية الراهنة فإن البرنامج الإنمائي سيقوم في الوقت الراهن، من أجل الإسراع في زيادة وتيرة الأنشطة في حال وقوع تغييرات سياسية، بإجراء تقييمات ودراسات استعراضية شاملة في مجالات ذات أولوية مختارة على نحو ما أقرها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ذلك أن من شأنها التمكين من التركيز بصورة أفضل على حالة الفقر وتحسين الأمن الغذائي. وسيواصل البرنامج الإنمائي أيضا المشاركة، على نحو نشط، في خطة عمل الأمم المتحدة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وفي عملية الأمم المتحدة المقترحة لتقييم المساعدة الإنسانية. وكذلك اقترح أن في الإمكان معاودة النظر في مسألة اشتراك البرنامج الإنمائي في

الحوار المتعلق بالسياسة العامة في الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي، التي ستعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، حين تجري مناقشة تقرير بعثة التقييم.

٦٢ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الشفهي عن تقييم المساعدة إلى ميانمار، وأكد أن تعليقاته ينبغي أخذها في الاعتبار عند تقديم تقرير في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٣.

سادسا - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

٦٣ - أشاد المدير المعاون للبرنامج الإنمائي بالتقدم الممتاز الذي أحرزه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة حتى الآن في تنفيذ استراتيجيته وخطة عمله للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، وبالجهود التي بذلها الصندوق لتعزيز وتوسيع شراكته مع البرنامج الإنمائي. وأعرب عن موافقته على توصية اللجنة الاستشارية بشأن الترتيبات المقترحة للموارد البشرية.

٦٤ - وأشارت المديرة التنفيذية، في عرضها تقريرها (DP/2002/30)، إلى ولاية الصندوق والأهداف الاستراتيجية الخمسة لاستراتيجيتين وخطة عمله الراهنتين، والمجالات المواضيعية الثلاثة المستندة إلى منهاج عمل بيجين والأهداف الإنمائية للألفية والتوصيات الأخرى لمؤتمرات الأمم المتحدة.

٦٥ - وقدمت تقريرا عن النتائج التي حققها الصندوق خلال فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠٢، فسلطت الأضواء على الدروس المستفادة والتحديات المقبلة. وتحدثت عن ازدياد التعاون مع منظومة الأمم المتحدة ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وجه الخصوص، وعن الدعم المقدم إلى عمليات التقييمات القطرية الموحدة وأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في أكثر من ٣٠ بلدا، وعن إسهامات الصندوق في عمليات ورقات استراتيجية مختارة لخفض الفقر. وذكرت أيضا أنه تم القيام بأنشطة مشتركة بين البرنامج الإنمائي والصندوق في عام ٢٠٠١ في ٥١ مكتبا قطريا من مكاتب البرنامج الإنمائي، بما يمثل زيادة على عدد الأنشطة المضطلع بها في عام ٢٠٠٠.

٦٦ - وأعلنت المديرة التنفيذية أن التحديات الرئيسية تشمل طلبا على خبرات الصندوق في مجال المسائل الجنسانية يزيد على العرض منها؛ والحاجة إلى مزيد من التحليل المنهجي لتلبية الطلب؛ وإيضاح الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في منظمات الأمم المتحدة وعلى الصعيد القطري.

٦٧ - واختتمت المديرة التنفيذية عرضها بقولها إن موارد الصندوق العادية (الأساسية) وموارده الأخرى (غير الأساسية) قد ازدادت في عام ٢٠٠١.

٦٨ - وأثنت الوفود، بما في ذلك رئيس اللجنة الاستشارية، على الصندوق على التقرير المعد إعدادا جيدا وعلى التقارير الممتازة. وأكدت الوفود على الإنجازات التي تحققت حتى الآن في تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، وفي تعبئة الموارد الأساسية وغير الأساسية؛ ولاحظت أن ولاية الصندوق ما زالت بالغة الأهمية؛ وأشادت بقوة بالدور الحفاز الذي يضطلع به الصندوق في تعزيز حقوق المرأة. وأثنت الوفود أيضا على الصندوق لدوره في بناء القيادات النسائية في حالات إحلال السلام وإعادة الإعمار، بما في ذلك في أفغانستان، وفي تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في منظومة الأمم المتحدة وفي إجراء تقييمات هادفة للتعلم على مدى العامين الماضيين.

٦٩ - ودعت وفود كثيرة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إلى: (أ) تعزيز جهوده في مجالات من مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأمن الاقتصادي، وتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ (ب) تعزيز التعاون مع البرنامج الإنمائي وغيره من الكيانات، من مثل البنك الدولي؛ (ج) تقديم مزيد من المعلومات عن طريقة متابعة الصندوق للتقدم المحرز وعن المؤشرات المستخدمة، وعن طريقة ترتيب الأولويات والاستراتيجيات التنظيمية؛ (د) تقديم معلومات عن الدروس المستخلصة من التقييمات الهادفة إلى التعلم؛ (هـ) تعزيز شراكات الصندوق مع بلدان البرامج. وطُلب إلى الصندوق أيضا تقديم مزيد من المعلومات، على موقعه على شبكة الإنترنت، عن حالته المالية واستراتيجيته لبناء قدرات لجانه الوطنية.

٧٠ - وفي معرض ردها، أعادت المديرة التنفيذية تأكيد أن المسؤولية عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني منوطة بأعلى مستوى في منظومة الأمم المتحدة. وقالت إنه، مع وجود الإرادة السياسية، ما زالت الحاجة قائمة إلى آليات للمساءلة وإلى الخبرات في المسائل الجنسانية على الصعيد الميداني.

٧١ - وشددت المديرة التنفيذية على أن الأهداف الإنمائية للألفية تمثل إطارا هاما لعمل الصندوق ولاحظت أيضا أن التقدم نحو المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أمر ذو أهمية حاسمة لبلوغ جميع الأهداف الإنمائية. وسيتواصل رصد وتتبع المساواة بين الجنسين حتى يشكلا استراتيجية هامة للصندوق. وأكدت أن تنفيذ برامج ناجحة يعتمد على التعاون الوثيق مع البلدان المانحة وبلدان البرامج.

٧٢ - وفي ما يتعلق بالموارد، قالت المديرة التنفيذية إنها سوف ترحب بأي زيادة في الموارد الأساسية، بما يمكن الصندوق من تنفيذ برنامجه بمرونة أكبر. وفي موضوع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أعلنت أن هذه التكنولوجيات يمكن استخدامها بفعالية لإنشاء

مجتمعات المعرفة استجابة للطلب المتزايد على الخبرات التي تقدمها الأفرقة القطرية بشأن المسائل الجنسانية.

٧٣ - وفي سياق إجراء استعراض تمهيدي لاستراتيجية الصندوق وخطة عمله، ذكرت المديرة التنفيذية أن الصندوق عاكف على البدء بإجراء مشاورات ما بين المعنيين من أصحاب المصلحة، وأضافت أن الأهداف الإنمائية للألفية سوف تشكل مرجعا هاما للخطة الجديدة. وأكدت أن البرمجة تعزز قيام وشائج بينية أقوى ما بين المجالات المواضيعية للصندوق. وأضافت أن الخطة ستعتمد إطارا مفاهيميا يصل ما بين العناصر المستقاة من التنمية والتمكين وغيرهما من الأطر المعنية بأمن المرأة وحقوقها وسيادة القانون.

٧٤ - وذكرت نائبة المديرة (البرامج) أن تنفيذ الاستراتيجية وخطة أعماله للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ قد بلغ منتصف المدة، بما يُتيح الفرصة لاستخلاص الدروس وتنقيح إطار النتائج الحالية. ولاحظت أن الصندوق أجرى، على الصعيدين المواضيعي والعملياتي، عددا من التقييمات التي ستكون نتائجها مفيدة في بلورة الاستراتيجية وخطة أعماله التالية. وأحاطت المجلس التنفيذي علما بأن الصندوق عاكف على تنفيذ استراتيجية ترمي إلى تعزيز قدرات اللجان، بما يحيلها إلى دوائر مناصرة نشطة للصندوق.

٧٥ - واتخاذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠٠٢/٢٠ (انظر الوثيقة DP/2003/2).

سابعا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

٧٦ - عرض المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التقرير عن تنفيذ الميزانية المنقحة لعام ٢٠٠٢ والتقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، والتقرير المتعلق بمستوى الاحتياطي التشغيلي (DP/2002/33)؛ والمرفق الإحصائي (DP/2002/33/Add.1)؛ وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (DP/2002/34)؛ وتقرير المدير التنفيذي عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (DP/2002/35)؛ وخطة العمل المتعلقة بالوفورات المتأتية من التخفيضات المتوقعة في عدد الموظفين (DP/2002/35/Add.1)؛ وخطة الطوارئ في ما يتعلق بالاحتياطي التشغيلي (DP/2002/35/Add.2)؛ واختصاصات استعراض مستقل للنموذج التجاري لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2002/36).

٧٧ - وأثنى المدير التنفيذي على موظفي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وعلى الزملاء في إدارة الموارد البشرية للجهود الاستثنائية التي جرى بذلها في وقت عصيب لمساعدة الموظفين الذين ألغيت وظائفهم. ثم قدم استكمالا لمستويات الإيرادات والنفقات الحالية، ولاحظ أن تنفيذ المشاريع كان متقدما على الهدف بقليل. على أنه حذر من زيادات غير منظورة في تكاليف الموظفين، يمكن أن تؤدي إلى تجاوز النفقات بحوالي ٠٠٠ ٨٠٠ دولار، تقابله وفورات تحت بنود أخرى في الميزانية وإيرادات من تنفيذ أعمال جديدة مع منظمات الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل).

٧٨ - وأعلن المدير التنفيذي أن الصندوق العالمي الجديد لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، ووصية البنك الدولي، قد أدرجا اسم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في القائمة القصيرة على أنه وكيل تحويل محلي مرشح. وسوف تكون الخدمات التي يقدمها وكيل التحويل المحلي مماثلة للخدمات المقدمة إلى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

٧٩ - وعلق رئيس لجنة التنسيق الإداري على الخطوات التي تم اتخاذها لتحسين الحالة المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وعلى التحديات المقبلة وفرص العمل التجاري الجديدة مع منظمات الأمم المتحدة. ووافق على أن موظفي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قد قاموا بعمل جدير بالثناء في ظروف عصيبة. وقال إن لجنة التنسيق الإداري تعتقد بعدم وجوب مزيد من التخفيضات في أعداد الموظفين بغية كفالة الاستقرار في المكتب المذكور.

٨٠ - ورحبت بعض الوفود بالخطوات التي تم اتخاذها لتحسين الحالة المالية للمكتب ولتوفير فرص تجارية جديدة مع منظمات الأمم المتحدة المشار إليها أعلاه. غير أن وفودا أخرى أعربت عن القلق إزاء الحالة المالية الراهنة وشددت على أهمية استرداد التكاليف.

٨١ - وأيدت وفود أخرى إعادة تأكيد الأمين العام (DP/2000/CRP.5) أن المكتب يشكل في منظومة الأمم المتحدة كيانا مستقلا له هويته الخاصة به، وذاتي التمويل، وشجعت منظمات الأمم المتحدة على الإفادة الكاملة من الخدمات التي يقدمها المكتب المذكور على أساس تنافسي وفعال التكلفة. واقترح وفدان أن ينظر المجلس التنفيذي في توسيع دائرة عملاء المكتب بما يتجاوز وكالات منظومة الأمم المتحدة، فيما رأى وفد آخر أن سوق الأمم المتحدة الراهنة مؤاتية.

٨٢ - ونوقش الاستعراض المستقل المقترح للنموذج التجاري للمكتب بشيء من التفصيل، بما في ذلك مسائل التوقيت لتجنب التسبب في نشوء مزيد من التعطيل أو التشكيك. وفي نهاية المطاف قرر المجلس التنفيذي تنظيم استعراض النموذج التجاري لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ولفعالية تكلفته ولنطاق زيادة فرصه التجارية داخل منظومة الأمم المتحدة. واتخذ المجلس التنفيذي أيضا المقرر ٢٠٠٢/٢٢ (انظر الوثيقة DP/2003/2) الذي قرر المجلس فيه استعراض وضع التبرعات المقدمة للميزانية، وتوقيت الاستعراض المستقل في دورته العادية الأولى في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

٨٣ - وطلبت وفود عدة تقديم إيضاح بشأن الاختلافات الظاهرة بين مذكرة لجنة التنسيق الإداري التابعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2002/CRP.15) وبين تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (DP/2002/34).

٨٤ - وذكر رئيس لجنة التنسيق الإداري أن مذكرة لجنة التنسيق الإداري التابعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2002/CRP.15) قد نالت إذْن وموافقة أعضاء لجنة التنسيق الإداري. وذكر أيضا أن الوثيقة (DP/2002/CRP.15) قد تم إعدادها بغية تصويب بعض الحقائق والخلفية التي قدمها المدير التنفيذي إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، والتي على أساسها بنت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بعض الاستنتاجات.

٨٥ - وتكلم ممثلو اليونيسيف واليونسكو عن ترتيباتهم التعاونية الجديدة مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع استنادا إلى المزايا النسبية والولايات ذات العلاقة بكل منهما.

٨٦ - ولاحظ رئيس لجنة التنسيق الإداري في رده، أن أرقام الميزانية المعروضة على المجلس التنفيذي هي التقديرات الأخيرة التي أعدها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والتي تمثل اتفاقا بين لجنة التنسيق الإداري والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٨٧ - وأعاد المدير التنفيذي تأكيد أن استعراضات الهيكل التنظيمي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع كانت على رأس جدول الأعمال، بما في ذلك الاستعراض الذي أجراه مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية. ودعا المدير التنفيذي إلى استئناف إصلاح الهيكل التنظيمي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، الذي علقته لجنة التنسيق الإداري في شباط/فبراير ٢٠٠٢.

٨٨ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٢/٢١ (انظر الوثيقة DP/2003/2)، وأقر التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، بصيغتها التي أوصت بها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وأقر أيضا خطة الطوارئ.

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثامنا - تقارير عن الزيارات الميدانية

تقرير عن الزيارة الميدانية إلى فييت نام

٨٩ - عرض المقرر التقرير عن الزيارة الميدانية إلى فييت نام (DP/2002/CRP.7). وشكر حكومة فييت نام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكاتب القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وأمانة المجلس التنفيذي على الترتيبات الممتازة التي تم اتخاذها. وأشاد على وجه الخصوص، برئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لما أبدي خلال البعثة من قيادة فذة تدعو إلى الإعجاب.

٩٠ - وذكر أن الزيارة المشتركة التي قام بها أعضاء المجلسين التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ولمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أثبتت أنه ينبغي النظر إلى الأمم المتحدة على أنها كيان واحد. فقد أتاحت الزيارة فرصة مكنت من تقييم وفهم آثار المقررات التي يتخذها المجلسان التنفيذيان على الصعيد القطري. وركز على المسائل في التقرير المتعلقة بأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية في فييت نام.

٩١ - ولاحظ أن أعضاء المجلسين التنفيذيين قد اكتسبوا معرفة ثاقبة بمسألة التنسيق، ولا سيما مواءمة الإجراءات وتبسيطها، وهي معرفة يمكن أن تفضي، إن تم تنفيذها، إلى تحسينات كبيرة في الكفاءة والفعالية والاتساق.

٩٢ - وذكر أن فييت نام هي أول البلدان التي تقدم تقريرا وطنيا عن الأهداف الإنمائية للألفية، يكون وثيق الصلة بورقات استراتيجية الحد من الفقر وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأضاف أن هذه الصكوك المعدة وطنيا يسرت التنسيق وساعدت في تحديد الأولويات المشتركة لمنظمات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والمانحين الثنائيين في فييت نام. وقال إن البنك الدولي يقدر الأنشطة النظرية للبرنامج الإنمائي في سياق نظام تقديم جزء من المساعدة الإنمائية الدولية في شكل منح، مضيفا أن البنك الدولي قد عمد، عن طريق تقديم مساعدته الخاصة، إلى تكرار تطبيق مشاريع نموذجية ناجحة للبرنامج الإنمائي على نطاق أوسع. وأشار أيضا إلى أن صندوق النقد الدولي قد غير دوره معطيا الأولوية

لمزيد من المشاركة في البلدان النامية. وقد حدا هذا التغيير الذي أجراه البنك الدولي، في اتساق مع وجود قطاع خاص هائل في اقتصاد فييت نام، بالبنك الدولي إلى التوجه صوب أنشطة الأمم المتحدة التقليدية. وعليه تعين على فريق الأمم المتحدة القطري والبنك الدولي إنشاء شراكة جديدة دعما لجهود المانحين التي تتصدرها البلدان. ويقع على عاتق البرنامج الإنمائي، منسق منظومة الأمم المتحدة، دور حاسم الأهمية أيضا يضطلع به لدعم الجهود الرامية إلى بناء القدرات الوطنية.

٩٣ - وأكد المقرر على الفجوة القائمة بين عمل المجلس التنفيذي وأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على الصعيد القطري. ذلك أنه ينظر في الميدان إلى المجلس على أنه بعيد وناء وأن أثره على أرض الواقع محدود. ويمكن سد هذه الفجوة بإعطاء أولوية أعلى للخبرات القطرية في جدول أعمال المجلس.

٩٤ - وأثنى الكثير من الوفود، بما فيها الوفود المشاركة في الزيارة الميدانية وأكدت على البيان الاستهلالي الشامل الذي قدمه المقرر، وذكرت على نحو خاص أن الزيارة المشتركة كانت مثمرة للغاية، وساهمت في تفهم التطورات والتحديات في فييت نام على نحو أفضل. وشددت على: (أ) أهمية اتباع نهج أكثر انتظاما في طرائق العمل والعلاقة الشاملة بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، من ناحية، والمؤسسات المالية الدولية من الناحية الأخرى؛ (ب) الحاجة إلى جعل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أداة أكثر فاعلية في تنسيق ومواءمة أنشطة الأمم المتحدة على الصعيد القطري؛ (ج) الصلة بين الأنشطة النظرية والعملية التنفيذية؛ (د) ضرورة تحسين المرونة المالية التي يتمتع بها المنسق المقيم. وأكدت أيضا على أهمية الملكية الوطنية للبرامج التي تدعمها الأمم المتحدة واختيار البلدان بعناية لإجراء الزيارات الميدانية المشتركة لتحسين الفوائد.

٩٥ - وشددت بعض الوفود على الحاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام: (أ) للقضايا الجنسانية في الزيارات المقبلة؛ (ب) تعزيز الأنشطة المتعلقة بالصحة الإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ (ج) وضع ترتيبات مرفق الموارد دون الإقليمية بحيث تعكس المهارات المتاحة المتطلبات المتغيرة ولا تتحمل المكاتب القطرية كامل تكاليف خدماتها. وأكدت أيضا على أهمية سد الفجوة بين قرارات المجلس التنفيذي والأنشطة على صعيد البلد وتحسين العلاقة بين موظفي البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في المقر وفي مكاتب البرامج القطرية.

٩٦ - ردا على ذلك، وافق مدير البرنامج المساعد ومدير المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، على أن تحسين التنسيق والمواءمة داخل الأفرقة القطرية وتحسين التعاون بين

المؤسسات المالية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة يعدان أمرا جوهريا، رغم أن فييت نام تعد بلدا نموذجيا في المسائل المتعلقة بالتعاون. ووافق أيضا على وجود حاجة لكفالة إقامة صلة وثيقة بين الأدوات النظرية والعملية في وضع برامج العمل لكفالة التآزر بين كلتيهما.

٩٧ - وفيما يتعلق بالملكية القطرية ذكر المدير المساعد أن فييت نام أبدت ملكية قوية لعملية وضع البرامج والتزاما عميقا بالحد من الفقر. وذكر أن عمل البرنامج الإنمائي في المستقبل بشأن أهداف التنمية للألفية سيكون مدفوعا بإحساس واضح للملكية من شعب فييت نام.

٩٨ - وذكر المدير المساعد أنه توجد شواغل بشأن قيمة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الذي طغت عليه ورقات استراتيجية الحد من الفقر وأضاف أن إعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الثاني قد صمم بحيث يتدارك ذلك العيب ويجعل الإطار أداة أكثر فعالية في تنسيق ومواءمة أنشطة الأمم المتحدة. لذلك يظل، إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أداة ضرورية. ولتحقيق هذا الهدف، أنشئت أفرقة مواضيعية وأفرقة للتنفيذ في فييت نام.

٩٩ - وشدد على أن القضايا الجنسانية بدأت تؤخذ بجدية في المنطقة، وذكر أن التحول الديمغرافي في آسيا سيخلق ظروفا لتمكين المرأة.

١٠٠ -وقال إن استخدام مرافق الموارد دون الإقليمية يعتبر جزءا حيويا من عملية الإصلاح داخل البرنامج الإنمائي، وأن أعمال مرفقي الموارد دون الإقليمية في المنطقة تسير سيرا حسنا. وأفاد أن المكاتب القطرية تغطي النفقات كبدل الإقامة اليومي. ويغطي باقي التكاليف كالمرتبات، من موارد عالمية وإقليمية. ويتم توظيف الموظفين في المرفقين لسنتين أو ثلاث سنوات؛ وتعكس أعدادهم تغير الطلب على المهارات.

١٠١ -وشكر مدير شعبة آسيا والمحيط الهادئ، بصندوق الأمم المتحدة للسكان، المجلس التنفيذي على التوصيات المفيدة الواردة في تقرير الزيارة الميدانية. وذكر أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد أحاط علما بالتعليق الذي ذكره أحد الوفود بشأن تعزيز التنسيق في الميدان. وذكر أن أحد أغراض عملية تحول الصندوق يتمثل في تعزيز العلاقة بين المقر والميدان. ولاحظ أن البرنامج القطري، الذي يدعمه صندوق الأمم المتحدة للسكان في فييت نام بدأ يكتسب زخما. ويتمثل غرضه الرئيسي في زيادة خدمات الصحة الإنجابية لشعب فييت نام والمساهمة في رفع مستواه المعيشي وشكر الجهات المانحة التي قدمت الدعم للبرنامج. ووافق على الملاحظة بضرورة أن تتصدر الخبرات القطرية جدول أعمال المجلس. وذكر أن

أي عملية إصلاح يجب أن تقاس من حيث تأثيرها على الصعيد القطري. واختتم كلمته بشكر حكومة فييت نام لاستضافتها الزيارة الميدانية التي قام بها أعضاء المجلس.

١٠٢ -وشكر ممثل فييت نام المجلس التنفيذي على هذه البعثة المشتركة الأولى، التي أتاحت للأعضاء فرصة مشاهدة الإنجازات الناجمة عن التعاون المثمر بين الأمم المتحدة وفييت نام. وأكد على أن الأمم المتحدة تتمتع بالثقة والاحترام في البلد. وخص بالشكر حكومة هولندا لتقديمها الدعم الإضافي لأنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان في فييت نام.

١٠٣ -وأفاد رئيس المجلس التنفيذي، الذي ترأس البعثة، أن العملية كانت مفيدة للغاية. وشكر أفراد البعثة والأفرقة القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لجعل الزيارة ممتعة ومفيدة. وأعرب عن امتنانه لفييت نام حكومة وشعبا للعمل التحضيري الممتاز الذي تم القيام به والمناقشات الصريحة التي جرت.

١٠٤ -وركز الرئيس على أربعة مجالات هامة لينظر المجلس التنفيذي فيها في المستقبل. أولا، شدد على أن التنسيق والتجانس داخل منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الصناديق والبرامج، وبين منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإقليمية يعدان أمرا حيويا للجمع بين قوة الأفكار والأموال. ثانيا، أكد أهمية ملكية البلد لجميع البرامج والأنشطة التي تدعمها منظومة الأمم المتحدة. ثالثا، أكد على الفجوة التي تفصل بين المجلس وبلدان البرنامج وأعرب عن أسفه لذلك. وقال إن رأب الفجوة يتطلب أن يضع المجلس الخبرات على الصعيد القطري في صدر جدول أعماله. وفي نقطته الرابعة، شدد الرئيس على المرونة المالية للمنسقين المقيمين للاستجابة للطلبات العاجلة، وعلى قدرة إدارة الموارد البشرية في البرنامج الإنمائي الجديد، المتعلقة بالخدمات الاستشارية النظرية المقدمة على صعيد السياسة العامة، وعلى الصلة بين الأنشطة النظرية والعملية لتعزيز فعالية البرنامج الإنمائي في البرامج القطرية.

١٠٥ -واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٣/٢٠٠٢ (انظر الوثيقة DP/2003/2).

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

تاسعا - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

عاشرا - استراتيجية الموارد البشرية

١٠٦ -أحاطت المديرة التنفيذية المجلس التنفيذي بما استجد بشأن عدد من التطورات الهامة منذ انعقاد الدورة السنوية للمجلس في حزيران/يونيه. وشكرت أولا المجلس التنفيذي على

ما أعرب من دعم قوي للصندوق وبرنامجه في الدورة السنوية وعلى المقرر ذي العلاقة للقرار المماثل (٢٠٠٢/٥)، الذي أقره المجلس بشأن مسائل في غاية الأهمية تتعلق بأعمال الصندوق وتمويله. وشكرت الجهات المانحة التي قدمت مساهمات إضافية وتلك التي سددتت دفعات من تبرعاتها المعلنة في وقت مبكر. وفيما يتعلق بمسألة الموارد، أكدت على الحاجة إلى دعم سياسي ومالي قوي للصندوق، وإلى زيادة التمويل الأساسي للصندوق على نحو مستقر ويمكن التنبؤ به لكي يتمكن الصندوق من تأدية ولايته على نحو فعال. ولاحظت أن القرار ٢٠٠٢/٥ يشج جميع البلدان، بروح من توافق مونتيري، على زيادة دعم الصندوق، خاصة عن طريق زيادة تمويل الموارد الأساسية للصندوق. وأكدت على أن الموارد الأساسية، وما يترتبط بها من حيادية وشمولية هي التي تمكن الصندوق من الاضطلاع بولايته بوصفه شريكا ذا قيمة ويتمتع بالثقة ومن التأثير إلى حد يتجاوز بكثير الموارد المتواضعة المتاحة على نحو أكبر.

١٠٧ -وقالت إن قاعدة موارد الصندوق منخفضة على نحو يبعث على القلق. إذ أن الإيرادات الرئيسية الحالية لسنة ٢٠٠٢، بلغت ٢٤٢ مليون دولار، وهو مبلغ يمثل انخفاضا قدره ١٠ في المائة عنه في سنة ٢٠٠١ ويبلغ مجموع الموارد - الأساسية وغير الأساسية - حاليا ٣١٧ مليون دولار، أو مبلغا يقل بنسبة ٢٠ في المائة عن إجمالي السنة الماضية. وسيكون للوضع المالي الخطير عواقب جسيمة بالنسبة لبرنامج الصندوق. فمثلا تشير التقارير الأولى من المكاتب القطرية للصندوق إلى أن الخطط المتعلقة بشراء معدات طبية في عدد من البلدان يجري وقفها وأن برامج تنظيم الأسرة يجري تعليقها؛ وأن المبادرات المعدة لوقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يجري تقليصها وأن المناهج المتعلقة بالتربية الجنسية ومهارات الحياة الأسرية يجري خفض عددها.

١٠٨ -وأعربت المديرة التنفيذية عن أعظم امتنانها للاتحاد الأوروبي لدعمه القوي، على نحو ما تجلى في قرار مجلس وزراء التعاون في التنمية المؤرخ ٣٠ أيار/مايو، الذي يؤكد الاتحاد فيه من جديد دعمه للصندوق ويشدد فيه على الأهمية التي يوليها لأنشطة الصندوق؛ وعلى نحو ما تجلى في إعلان المفوضية الأوروبية في ٢٤ تموز/يوليه بشأن إعلان التبرع بمبلغ ٣٢ مليون يورو لمشروع مشترك لإمداد ١٠ بلدان في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، بخدمات تنظيم الأسرة وتقديم المشورة بشأن مسائل السكان والصحة. ومن إجمالي المبلغ، يتوقع أن يحصل الصندوق على ما يقرب من ٢٠ مليون يورو كموارد غير أساسية للمشروع الذي تبلغ مدته ثلاث سنوات ونصف السنة. وشكرت أيضا أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين ومجموعة منطقة أفريقيا للدعم التام الذي قدموه. ووجهت الاهتمام إلى مبادرة شعبية تلقائية ألا وهي حملة الـ ''٣٤ مليون دولار وصديق'' التي يجري القيام بها في أنحاء أمريكا والتي

تحث الناس على المساهمة بدولار واحد أو أكثر للصندوق. وقالت إن الرسائل تنهال على الصندوق وتم تلقي ٥٠ ٠٠٠ دولار حتى تاريخه. وقالت إن الدعم التلقائي يدعو إلى الغبطة ويؤكد مدى اهتمام الناس بشأن القضايا والأفكار التي يدعمها الصندوق ويدافع عنها.

١٠٩ -وفيما يتعلق بعملية التحول المتعلقة بالصندوق، ذكرت المديرة التنفيذية أن العملية هي الآن في مراحلها الأخيرة. وأن في صلب عملية التحول دراسة تقييم الاحتياجات الميدانية، التي أجراها الصندوق في تموز/يوليه ٢٠٠١. وأفادت أن الصندوق قد اتخذ إجراءات بشأن أكثر من ٧٥ في المائة من التوصيات الـ ٢٠٨ التي يمكن تنفيذها. أما التوصيات المتبقية فسيتم التطرق إليها في السنة المقبلة. وستكون الأشهر الثلاثة المقبلة من عملية الانتقال مفعمة بالعمل نظرا لأن الصندوق وسع نطاق البحوث التي يجريها والتدريب وتبادل المعلومات في ورقات استراتيجية الحد من الفقر والنهج القطاعية؛ ولأن الصندوق أعلن في كانون الأول/ديسمبر عن اعتماد شعاره وهويته العامة الجديدين لكفالة أن يكون للصندوق علامة مميزة موحدة في أرجاء العالم، وطور الأدوات، وما يلزم من مبادئ توجيهية وإجراءات لتنفيذ استراتيجية الموارد البشرية الجديدة، بما في ذلك أطر الكفاءة والتخطيط الوظيفي ونظم تقييم الأداء الجديدة؛ ووضع برنامجا تدريبيا شاملا لإطلاع جميع الموظفين على التغيرات التي حصلت في السياسات والإجراءات والنظم الناجمة عن عملية التحول. وتستند كل هذه الأنشطة جميعها إلى التزام قوي لتعزيز ثقافة تبادل المعارف والتواصل، التي تعد بحد ذاتها هدفا رئيسيا من أهداف عملية التحول.

١١٠ -وأفادت المديرة التنفيذية أن تنفيذ التوجه الاستراتيجي الجديد للصندوق هو أحد الجوانب الهامة في عملية التحول الانتقالية. وأن ذلك نابع عن الحاجة إلى وضع الإجراءات الرئيسية لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات في إطار الشواغل العالمية الأكثر إلحاحا التي أعرب عنها في الأهداف الإنمائية للألفية وهي: القضاء على الفقر، وتخفيض وفيات واعتلال الأمهات، وتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين؛ ووقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتحسين حماية البيئة. وتتيح عملية التحول فرصة مثالية للصندوق ليبين كيف تساهم برامجه في تحقيق هذه الأهداف. وهي أيضا أداة قيِّمة جدا لتعبئة موظفي الصندوق لوضع البرامج القطرية للصندوق في صدارة الجهود الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر وتوافق الآراء العالمي بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. وأضافت قائلة إن الدراسة الجديدة التي اضطلعت بها المكاتب القطرية ستعزز قدرة المكاتب القطرية للصندوق وتساعد في إحداث وجود ميداني جديد ومركز وأكثر فعالية.

١١١ -أما بشأن المسألة الهامة المتعلقة بالثقافة والتنمية، فقد ذكرت أن الصندوق استطلع المجال بحثا عن النشاط المناسب. ويتمتع الصندوق بخبرة ثرية في المشاريع التي صممت مع الأخذ بالاعتبار السياق الثقافي، رغم أن هذه المشاريع لم تقدم على نحو منهجي و لم تكن متكاملة من ناحية المفاهيم. وبدأ الصندوق برنامجا إقليميا في أفريقيا عن الثقافة والصحة الإنجابية، ووضع أيضا مقترح مشروع لإدماج مسألة الثقافة في برامج الصندوق. وشرع الصندوق في استعراض معمق لبعض المشاريع المختارة التي استخدمت ''عدسة الثقافة'' لا سيما في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ونوع الجنس. وسيقوم أيضا باستعراض المادة الثرية التي أصدرتها جامعة الأزهر عن الإسلام والسكان ومسائل الصحة الإنجابية. وسيسهم الاستعراض في صياغة مقترح لتبسيط هذه المعارف وجعلها في المتناول من أجل الدعوة في مختلف السياقات الإسلامية.

١١٢ -وفيما يتعلق بورقات استراتيجية الحد من الفقر والنهج القطاعية ذكرت أن الصندوق ملتزم بأن يصبح شريكا فعالا في النهج القطاعية والورقات الاستراتيجية للحد من الفقر إلا أن هذه العمليات تتطلب معارف فنية وخبرات مختلفة بطريقة ما، عن تلك التي دأب الصندوق على استخدامها. والصندوق على اقتناع بأن العنصر الأساسي لمشاركته الفعالة في النهج القطاعية والورقات الاستراتيجية للحد من الفقر يتمثل في التدريب والخبرة العملية. لذلك وضع الصندوق مقترحا سيتم إرساله إلى الجهات المانحة المهتمة لمشروع خاص مدته سنتان يهدف إلى زيادة قدرات الصندوق إلى درجة كبيرة للمشاركة في النهج القطاعية والورقات الاستراتيجية للحد من الفقر.

١١٣ -وبالإشارة إلى الأهداف الإنمائية للألفية أبلغت المديرة التنفيذية المجلس التنفيذي أن الصندوق يؤدي دورا نشطا على الصعيدين العالمي والإقليمي في دعم الجهود الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويدرك الصندوق تماما أن التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية يتوقف كثيرا على أمور منها، إحراز تقدم لتحقيق هدف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في تعميم خدمات الصحة الإنجابية. وعلى الصعيد العالمي، ذكرت أن الصندوق شارك في الفريق العامل لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعني بأهداف التنمية للألفية، وشارك بنشاط في دعم مشروع الألفية. وعلى الصعيد القطري، وبالإضافة إلى كفالة أن تتضمن التحليلات والتقارير الوطنية مسألة الحصول على خدمات الصحة الإنجابية كمؤشر، يعمل الصندوق على إدماج الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة في جميع عمليات برامجه القطرية. ويقوم الصندوق أيضا بالتشجيع على إدراج مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية في ورقات استراتيجية الحد من الفقر للمساعدة في كفالة التركيز الملائم على السكان والصحة الإنجابية والمسائل الجنسانية في الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر. وذكرت المديرة التنفيذية أن

الصندوق سعيد بإقرار المجلس التنفيذي في المقرر ٢٠٠٢/٥ بالدور الهام الذي يؤديه الصندوق في مساعدة البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والقضاء على الفقر.

١١٤ -وبشأن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي اختتم مؤخرا والذي شارك فيه الصندوق بفعالية ذكرت المديرة التنفيذية أن الوثائق الختامية للمؤتمر جعلت الفقر مسألة مركزية أكثر صدارة في جدول أعمال المؤتمر الوطني للتنمية المستدامة. ويتماشى ذلك بالطبع، مع التوجهات الجديدة التي اتخذها الصندوق في دعمه البرامجي للبلدان. وقالت إن الصندوق سوف يشارك على نحو نشط واستراتيجي في متابعة أحداث مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لدعم خطة التنفيذ. ويعتزم الصندوق أيضا اغتنام الفرص العديدة التي تنشأ عن خطة التنفيذ للتعاون مع طائفة واسعة من الشركاء في التنمية في مجالات ولايته. ويتمثل أحد الأهداف الهامة للتعاون في تعزيز الدور الحاسم الأهمية لديناميات السكان ومسائل الصحة الإنجابية في التنمية المستدامة، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالقضاء على الفقر.

١١٥ -أما فيما يتعلق باقتراب موعد الذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فقد أشارت إلى الحاجة إلى دراسة التقدم الذي أحرز في تحقيق الأهداف والأغراض الواردة في برنامج العمل. والأهم من ذلك هو أن ثمة حاجة لإجراء استعراض للتقدم المحرز على الصعيد الوطني للمساعدة في التعجيل أكثر في تنفيذ برنامج العمل. وأضافت أنه ستجري مشاورات على الصعيد الوطني، لتبادل الخبرات واستخلاص الدروس المستفادة لكل منطقة. ولاحظت أن الحاجة ليست إلى عقد ''مؤتمر آخر''، بل إلى استعراض جماعي ومدروس من قبل جميع البلدان لحالة تنفيذ برنامج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإلى إيلاء أهمية لموضوع السكان وقضايا التنمية على جدول أعمال التنمية العالمية. ويسعى الصندوق على نحو نشط إلى التماس دعم للأحداث المتواضعة ولكن الهامة التي يجري التخطيط لها للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

١١٦ -وفي ختام كلمتها أعربت المديرة التنفيذية عن خالص وعميق تقديرها لدعم المجلس التنفيذي. وأكدت على أن الصندوق يستند إلى الأساس المتين لمعايير حقوق الإنسان المقبولة دوليا، وأن جميع البرامج التابعة للصندوق، المملوكة وطنيا، تمتثل لهذه المعايير.

١١٧ -وعقب بيان المديرة التنفيذية، أخذ وفد الولايات المتحدة الكلمة ليوضح القرار المتعلق بتمويل الصندوق. وفي حين ذكر أن الولايات المتحدة دأبت منذ فترة طويلة على دعم الصندوق بقوة، أعلن الوفد أنه قرر في تموز/يوليه، أنه ليس في وسعه تمويل الصندوق في عام ٢٠٠٢ بسبب برنامجه في الصين. وقال إن البرنامج أدى إلى تطبيق تعديل كمب - كاستن الذي ينص على عدم استخدام أية أموال تقدمها الولايات المتحدة في برنامج ''يدعم

أو يشارك في إدارة برنامج يدعو إلى الإجهاض بالإكراه أو التعقيم القسري''. وحث الوفد على إدخال إصلاحات على برنامج الصين التابع للصندوق. وقد تشمل هذه الإصلاحات وضع ''جدار عازل'' بين الصندوق وحكومة الصين وتوسيع استفادة الصندوق من المنظمات غير الحكومية الدولية المستقلة؛ ووضع نظام رصد لكفالة أن البرنامج لا يدعم أو يشارك في إدارة برنامج يدعو للإجهاض بالإكراه.

١١٨ -وأضاف الوفد أن الصين وافقت في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على مبدأ هام وهو: حق المرأة في اختيار عدد أولادها. لذلك ينبغي للصين أن تحترم حق المرأة الصينية في أن تختار - طوعا وبدون إكراه - عدد أطفالها. وأضاف الوفد أنه يجب إلغاء رسوم التعويضات الاجتماعية، بالإضافة إلى الممارسات القسرية، وينبغي لبرنامج تنظيم الأسرة التابع لحكومة الصين أن يستخدم السبل الطوعية. وذكر الوفد أن الولايات المتحدة ستعمل مع الصندوق والحكومة الصينية على وضع برنامج يتبع هذه المبادئ الهامة. وأعرب الوفد عن أمله في تحقيق هذه الإصلاحات بسرعة لكي تتمكن الولايات المتحدة من تمويل الصندوق مرة أخرى. وذكر الوفد أن الولايات المتحدة التي دعمت الصندوق منذ نشأته، ترغب في أن يكون بوسعها تمويل الصندوق ثانية ومواصلة العمل مع قيادة الصندوق لدعم أهداف البرنامج.

١١٩ -وذكر وفد الصين أن بلده ما انفك يتعاون منذ أكثر من ٢٠ سنة تعاونا مثمرا مع الصندوق، وقد أسفر هذا التعاون عن نتائج مشجعة. وأنه منذ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، دخل التعاون مرحلة جديدة، وهو يركز بشكل رئيسي على توفير خدمات الصحة الإنجابية لفئات السكان، وخاصة النساء، ممن هن في حاجة ماسة إلى هذه الخدمات في عدد مختار من المناطق الفقيرة في الصين. وركزت أنشطة المشروع على تقديم المعلومات والمشورة والخدمات ذات النوعية الجيدة التي تُعنى بالناس وبتمكين المستفيدين من الاختيار الطوعي عن علم بشأن وسائل تنظيم الأسرة. وذكر الوفد أن مساعدة الصندوق كانت محدودة من الناحية المالية إذ لم يتجاوز ٣,٥ ملايين دولار سنويا. أما مساهمة الصين في مشروع المقاطعات فقد بلغت أكثر من ثلاثة إلى تسع أضعاف مساهمة الصندوق. إلا أنه بالرغم من التمويل المحدود كان للصندوق تأثير إيجابي. وذكر الوفد أن النسبة المئوية للنساء اللاتي اخترن وسائل منع الحمل في مناطق المشروع ارتفعت من ٥٣ في المائة (في بداية المشروع) إلى ٨٣ في المائة حاليا، وهبطت نسبة وفيات الأمهات من ٦٦ إلى ٦٢ لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حي وتدنت وفيات الأطفال إلى ٢١ بالألف من المواليد الأحياء، ووصلت نسبة الولادات على أيدي قابلات مدربات وماهرات إلى ٩٦ في المائة، وانخفضت نسبة الإجهاض إلى ١١ في المائة.

١٢٠ -وذكر الوفد أن المجلس التنفيذي نظر في البرنامج القطري للصين ووافق عليه. ويتماشى البرنامج مع مبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ويتسم بالانفتاح والشفافية. ويقع أيضا تحت رصد وإشراف وثيقين. وذكر الوفد أنه، خلال السنوات الثلاث الماضية، استقبلت الصين ١٦٠ بعثة رصد وتفتيش ميدانية بما في ذلك البعثات المؤلفة من أعضاء من المجلس التنفيذي، وممثلين عن حكومة الولايات المتحدة وأعضاء في برلمان المملكة المتحدة. ولاحظ الوفد أنه كان يتوقع أن يلقى انفتاح الحكومة الصينية التقدير. لكنه، بدلا من ذلك، سمعت من بعض الأوساط ذات الدوافع السياسية، مزاعم عن أنشطة إكراهية وأكد الوفد على أن جميع البعثات المذكورة أعلاه، بما فيها البعثات من الولايات المتحدة، خلصت إلى النتيجة ذاتها وهي أن المزاعم لا أساس لها. واستشهد الوفد من النتيجة التي خلصت إليها بعثة التقييم الأخيرة برئاسة سفير الولايات المتحدة، ويليام براون ''لا نجد دليلا بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد دعم إدارة برنامج إجهاض بالإكراه أو تعقيم إجباري في جمهورية الصين الشعبية أو شارك فيها عن علم منه.

١٢١ -وشكر الكثير من الوفود المديرة التنفيذية للبيان البليغ الذي ألقته. وأعربت الوفود عن بالغ قلقها بشأن الوضع المالي للصندوق. وأبدت وفود كثيرة ثقتها بالصندوق وأكدت على الدور الهام الذي يقوم به في الجهود العالمية للحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ورحبت وفود عديدة باعتماد الصندوق الأهداف الإنمائية للألفية، وقالت إنها تولي أهمية كبيرة للبرنامج العالمي للصندوق الذي يقوم على أساس برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات الأهداف الإنمائية للألفية أكدت الكثير من الوفود على أهمية قيام الصندوق بالتركيز على حقوق الإنسان، وحثت الصندوق على البقاء قويا في الدفاع عن حقوق الإنجاب. ورحبت عدة وفود باستعداد الصندوق للمساهمة في ورقات استراتيجية الحد من الفقر والنهج القطاعية. وذكر عدد من الوفود أن الصندوق أدى دورا رئيسيا في مجال السكان ويستحق الدعم المعنوي والمالي من جميع البلدان. وذكر أحد الوفود، متحدثا باسم المجموعة الإقليمية لأفريقيا أن صندوق الأمم المتحدة للسكان هو أكثر الوكالات أهمية التي تساعد البلدان الأفريقية. وأثنى أحد الوفود على الرد الشجاع من جانب الصندوق على الهجمات عليه، وقال إن نائبة رئيس الوزراء، وزيرة الخارجية والتجارة الخارجية في بلده أكدت خلال الجمعية العامة على دعم بلدها الثابت للصندوق، وأكدت على ضرورة العمل الدولي إزاء الصحة الإنجابية.

١٢٢ -وأعربت وفود كثيرة عن قلقها البالغ إزاء عدم دفع الولايات المتحدة تبرعاتها إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان. ودعت الولايات المتحدة إلى إعادة النظر في قرارها والعودة إلى تمويل البرنامج. وذكرت الوفود أن الامتناع عن دفع التبرعات سيؤثر، في جملة أمور،

على برنامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وبرنامج الحد من الفقر، وسيكون له أثر مدمر على النساء والأطفال في البلدان النامية في سائر أرجاء العالم. ودعت الوفود جميع البلدان إلى التمسك بقوة بروح توافق آراء مونتيري، وكفالة حصول الناس، على مستوى القواعد الشعبية، على منافع ملموسة. وفي الوقت نفسه، حثت وفود كثيرة صندوق الأمم المتحدة للسكان على توسيع قاعدته من المانحين لكفالة الاستقرار المالي. وأكد عدد من الوفود أهمية تقاسم الأعباء فيما بين المانحين. ووجهت عدة وفود الشكر إلى البلدان التي قدمت إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان تبرعات إضافية و/أو تبرعات مزيدة، وحثت الجهات المانحة الأخرى على الاقتداء بها.

١٢٣ -وفيما أشادت وفود عديدة بانتفاع صندوق الأمم المتحدة للسكان من النتائج التي توصلت إليها دراسة تقييم الاحتياجات الميدانية، ذكرت أنها تؤيد النموذج الجديد للمكاتب القطرية وتركيز مزيد من الاهتمام على الميدان. وأشارت عدة وفود إلى تأييدها لتركيز الصندوق على أقل البلدان نموا، وعلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/(الإيدز). ورحب عدد من الوفود بالتركيز على الإطار الثقافي للسكان ومسائل الصحة الإنجابية. وذكرت بعض الوفود في معرض تأكيدها على الصلة التي تربط تلك المسائل بالقيم الأخلاقية، أن من الأهمية بمكان دراسة علاقات مختلف الأديان. وأشارت وفود أخرى، في معرض تأكيد تأييدها للنهج الشامل الذي يتبعه الصندوق في معالجة الصحة الإنجابية، إلى ما يقوم به الصندوق من عمل رائد في مجال الثقافة، وهو عمل يمكن أن تتخذه المنظمات الأخرى مثالا تحتذي به.

١٢٤ -وأعربت وفود عديدة عن تقديرها للبرامج التي يدعمها الصندوق ويديرها في بلدانها المعنية. وشدد أحد الوفود على ضرورة زيادة التركيز على بناء القدرات الوطنية. ووجه أحد الوفود الانتباه إلى برنامج عمل بروكسل المعني بأقل البلدان نموا، لفترة العقد ٢٠٠١-٢٠١٠، وأشار إلى أنه ما زال يتعين عمل الكثير في هذا المضمار، وأعرب عن أمله في إحراز تقدم مطرد خلال العقد. وفي معرض تأكيد الوفد على الدور الهام الذي تؤديه المرأة في التنمية، ولا سيما فيما يتعلق بمسائل الصحة الإنجابية، أعرب عن أسفه معاناة المرأة، في بعض الثقافات، بسبب الفوارق القائمة بين الجنسين.

١٢٥ -ورحب عدد من الوفود بحملة القواعد الشعبية المقامة تحت شعار "٣٤ مليونا من الأصدقاء". واقترح بعض الوفود توسيع نطاق الحملة ليشمل البلدان المتقدمة النمو الأخرى، وجعلها إن أمكن حملة على النطاق العالمي تستفيد من الأفراد ومن القطاع الخاص على حد سواء.

١٢٦ -ووجهت المديرة التنفيذية الشكر للوفود على تعليقاتها وتأييدها القوي. وطمأنت المجلس التنفيذي أن الصندوق سيظل نشيطا ومصمما على كفالة إبقاء مسائل الصحة الإنجابية على رأس جدول الأعمال العالمي. وأعلنت بعبارات واضحة لا لبس فيها أن الصندوق لا يدعم ولا يشترك في إدارة أي برنامج للإجهاض القسري أو التعقيم غير الطوعي. وأكدت أن برامج الصندوق كافة تصمم وتنفذ في إطار حقوق الإنسان. ورحبت بالحوار الدائر بين الولايات المتحدة والصين، وذكرت أن الصندوق على استعداد لدعم الصين، بناء على طلبها، في وضع البرنامج بعد التشاور مع الولايات المتحدة. وأعربت عن أملها في أن تنضم الولايات المتحدة من جديد إلى صفوف مقدمي الدعم إلى الصندوق.

١٢٧ -وأعربت عن تقديرها العميق لجميع المانحين الذين أعلنوا عن تبرعات إضافية و/أو مزيدة. وشكرت أيضا المانحين على ما قدموه من إرشادات وعلى إبراز وسائط الإعلام مؤخرا للعمل الذي يقوم به الصندوق. ووجهت الشكر للوفد الذي أعرب عن تأييده للصندوق في الجمعية العامة. كما شكرت الوفد نفسه على تقديم التمويل لأفغانستان، وذكرت أن المبلغ قد استخدم بالاقتران مع التبرعات المقدمة من البلدان الأخرى، في شراء مستشفى متنقل لحالات الطوارئ، يضم ٧٢ سريرا، وكذلك لإصلاح ''مستشفى خير خانا للتوليد''. وأكدت للمجلس التنفيذي أن الصندوق ملتزم بتوسيع قاعدته من المانحين: حيث يتمثل الهدف المحدد لعام ٢٠٠٢ بـ ١٢٥ بلدا. وأشارت إلى أن الصندوق وقّع اتفاقا مع صندوق التنمية الدولية التابع لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك).

١٢٨ -وذكرت المديرة التنفيذية، في معرض إشارتها إلى مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، أن بالإمكان إحراز قدر كبير من الإنجازات عن طريق المبادرة. ووجهت الانتباه أيضا إلى الاستعراض الإيجابي للعمل الذي يضطلع به الصندوق في أفريقيا الوارد في ''التقييم المستقل لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا''، المقدم إلى الجمعية العامة في وقت سابق من هذا العام. وأحاطت علما بالاقتراحات التي قدمتها الوفود بصدد الحملة المقامة تحت شعار ''٣٤ مليونا من الأصدقاء''. وأوضحت أن الحملة لم تأت بمبادرة من الصندوق، وإنما قامت بها بصورة مستقلة امرأتان أمريكيتان هما: جين روبرتس ولويس ابراهام. وأشارت إلى أن بعض المنظمات غير الحكومية الأوروبية بدأت بالمشاركة في الحملة. وأعربت عن أملها في أن تصبح الحملة جهدا على النطاق العالمي. واختتمت بيانها بتوجيه الشكر إلى المجلس التنفيذي لما يقدمه من دعم وما يوليه من ثقة لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٢٩ -وقد تناول المجلس التنفيذي البندين ٩ و ١٠ من جدول الأعمال معا. وقدمت المديرة التنفيذية الوثائق المعروضة على المجلس تحت البندين المذكورين، وهي: التقديرات المنقحة لميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (DP/FPA/2002/9)؛ وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن التقديرات المنقحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان لميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (DP/FPA/2002/10)؛ والاستعراض المالي السنوي لعام ٢٠٠١ (DP/FPA/2002/12)؛ واستراتيجية الموارد البشرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2002/11). وذكرت المديرة التنفيذية أن ميزانية الدعم المنقحة لفترة السنتين، تعكس النتائج التي خلصت إليها دراسة تقييم الاحتياجات الميدانية والمصادقة على التعديلات المتخذة بشأن المقر. وأكدت أن الميزانية المنقحة، تقع من الناحية الاستراتيجية، في صلب عملية التحول التي شرع بها الصندوق في العام الماضي. وأبرزت الملامح الرئيسية للمقترحات المعروضة على المجلس، وهي: تنفيذ النموذج الجديد للمكاتب القطرية؛ وإنشاء ثلاثة مكاتب قطرية وإلغاء مكتبين قائمين؛ ووضع استراتيجية شاملة للموارد البشرية؛ ومواصلة إدخال تعديلات هيكلية على المقر؛ وتوظيف استثمارات إضافية من أجل تحسين إمكانية التواصل بين المكاتب القطرية؛ وإجراء تخفيض كلي في الوظائف الأساسية من ١ ٠٢٠ وظيفة إلى ٩٧٢. وذكرت أن هناك احتياجين ممولين من الموارد الخارجة عن الميزانية واردين في الوثيقة DP/FPA/2002/9، وهما تنفيذ مشروع تخطيط موارد المؤسسات، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومبلغ لتغطية تكاليف إنهاء خدمة الموظفين المبكر بنتيجة إعادة تشكيل المكاتب القطرية.

١٣٠ -وأشارت المديرة التنفيذية إلى أن ميزانية الدعم المنقحة لفترة السنتين تتضمن عناصر تنفيذ استراتيجية تنمية الموارد البشرية. وذكرت أن اقتراح الميزانية المنقحة المعروض على المجلس التنفيذي، يقل بمبلغ ١٣,١ مليون دولار عن المبلغ الذي وافق عليه المجلس في العام الماضي. وبعد تطبيق التدابير الإضافية لاحتواء التكاليف، سينخفض الاعتماد الإجمالي للصندوق إلى مبلغ ١٤٧,٨ مليون دولار، وهو مبلغ يقل بـ ٢٠,٥ مليون دولار أو بنسبة ١٢,٢ في المائة عن الاعتماد البالغ ١٦٨,٣ مليون دولار الذي وافق عليه المجلس في عام ٢٠٠١. وذكرت المديرة التنفيذية أن الصندوق لن يحصل في عام ٢٠٠٢ على تبرع من أحد كبار المانحين له. وأكدت أن ذلك سيؤثر بشدة على البرامج المضطلع بها في البلدان التي تتلقى مساعدة من الصندوق. وأشارت إلى أن الإيرادات يحتمل أن تبلغ ٤٩٢ مليون دولار لفترة السنتين، إذا لم يقم المانحون الآخرون بسد الفجوة في الإيرادات العادية. وقدمت المديرة التنفيذية إلى المجلس التنفيذي تقريرا شفويا مستكملا عن الاجتماع المعقود مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ولاحظت الحوار البناء الذي أجري في إطاره.

وبالإشارة إلى مسألة إعادة التصنيف التي أثارتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ذكرت أن استعراض إعادة التصنيف الذي أجراه صندوق الأمم المتحدة للسكان، هو أول استعراض من نوعه منذ ١٤ عاما على صعيد المنظمة، واستهدف، في جملة أمور، تحقيق اتساق الهيكل التنظيمي مع أهداف البرنامج.

١٣١ -وقدم مدير شعبة الخدمات الإدارية عرضا بواسطة برنامج (Power Point) عن ميزانية الدعم المنقحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ركز فيه على الميزانية المنقحة وخطة الطوارئ؛ ونموذج المكاتب القطرية، بما فيه الأثر المترتب على التكاليف والوظائف؛ والإيرادات، بما في ذلك أثر التخفيضات والإجراءات المطلوب اتخاذها؛ وتحليل هيكل ونسب التكاليف المدرجة في ميزانية الدعم لفترة السنتين؛ وتحديد العوامل الخاصة باحتياجات ميزانية الدعم لفترة السنتين والآثار المترتبة على تقلبات الإيرادات؛ والمسائل المتعلقة باللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

١٣٢ -وتلا ذلك العرض مناقشة أعربت وفود عديدة في أثنائها عن تقديرها للعروض الممتازة المقدمة. وفيما أعرب عدد من الوفود عن القلق إزاء الحالة المالية الخطيرة للصندوق، أعربت كذلك عن أملها في تحسن الحالة في القريب العاجل. ووجه عدد من الوفود الشكر للبلدان المانحة التي أعلنت عن زيادة تبرعاتها إلى الصندوق، وحثت المانحين الآخرين على الاقتداء بها. وأكدت وفود كثيرة الدور الرئيسي الذي يقوم به الصندوق في تحقيق أهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد انقضاء خمس سنوات عليه، والأهداف الإنمائية للألفية.

١٣٣ -وذكّر أحد الوفود المجلس التنفيذي بالقرار الذي اتخذه وزراء التعاون الإنمائي للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، في أيار/مايو ٢٠٠٢، الذي أكدوا فيه، في جملة أمور، على الأهمية التي يعلقونها على ما يقوم به الصندوق من أنشطة، وأكدوا كذلك أن الصندوق يستحق الدعم القوي لمواصلة الاضطلاع بأنشطته، مما يسهم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ودعا الوزراء جميع البلدان المانحة لمواصلة دعمها للصندوق، ورحبت بعزم المفوضية على تمتين أواصر تعاونها مع الصندوق. وأعرب عدد من الوفود عن تقديره للإشارة إلى دعم وزراء التعاون الإنمائي للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٣٤ -وأيدت وفود عديدة ميزانية الدعم المنقحة لفترة السنتين، بما في ذلك خطة الطوارئ. وأعرب أحد الوفود عن القلق إزاء تخصيص ٣٠ في المائة من إجمالي ميزانية الدعم لفترة السنتين للإيرادات، وحث الصندوق على تخفيضها ما أمكن. وأعرب أحد الوفود عن الأمل في ألا تدعو الحاجة إلى تطبيق خطة الطوارئ، ومع ذلك، فهو يؤيد تخصيص نسبة ٣٠ في

المائة من الميزانية لتكاليف الدعم. وأعرب أحد الوفود عن رغبته في أن تكون وثيقة الميزانية في المستقبل مقدمة بهيكل أفضل وبموجز تنفيذي أقصر. وطلب الوفد توضيحا بشأن الإشارة الواردة في الفقرة ١١٣ من الوثيقة DP/FPA/2002/9 القائلة بوجود مؤشرات مشجعة عن ظهور دعم مالي قوي. وأكد الوفد على أهمية توسيع قاعدة المانحين للصندوق، وشدد على أهمية ترجمة تقاسم الأعباء فيما بين المانحين إلى حقيقة ملموسة. وسأل الوفد عن التعديل المدخل على معدل الشواغر في المكاتب القطرية من ٢ في المائة إلى ١٠ في المائة، وتساءل عما إذا كان بإمكان الصندوق مواصلة عمله بهذا المعدل المرتفع من الشواغر. وشدد الوفد على أن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، جنبا إلى جنب مع تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، هو موضع اهتمام الجميع.

١٣٥- وتساءل أحد الوفود بشأن دقة رصيد الإقفال الصفري المشار إليه في الجدول الوارد بالصفحة ١٢، مستفهما حول ما إذا رحلت مبالغ للميزانية المقبلة ومعربا عن رغبته في معرفة كيفية استعمال الأموال في حالة عدم الترحيل. وأعرب أحد الوفود عن قلقه من أن الأنشطة الممولة من الموارد الأخرى تحصل على الدعم المالي من الموارد العادية. وحث الوفد صندوق الأمم المتحدة للسكان على كفالة الاسترداد المناسب للتكاليف في مثل تلك الحالات. ولاحظ أحد الوفود أن من المفيد في المستقبل توفير معلومات بشأن بيانات النفقات حسب البلدان والأقاليم فيما يتعلق بدورات الميزانية السابقة.

١٣٦- وأشاد العديد من الوفود باستراتيجية الصندوق في مجال الموارد البشرية، ولا سيما التصنيف الجديد للمكاتب القطرية والتركيز على تعزيز تلك المكاتب. وقدم أحد الوفود الاقتراحات التالية: ينبغي أن تشمل الاستراتيجية مؤشرات ومقاييس؛ وينبغي تمديد الجدول الزمني إلى ما بعد السنة الحالية، كما ينبغي معاودة النظر في الوثيقة وتنقيحها مع مرور الوقت استجابة لاحتياجات المنظمة؛ وينبغي إعداد خطة عمل تنطوي على أهداف ومقاييس محددة؛ وينبغي أن تتضمن الاستراتيجية فرعا خاصا باحتياجات التدريب المحددة للموظفين وحث أحد الوفود الصندوق على إيلاء اهتمام أكبر لتعزيز المكاتب القطرية. وأضاف الوفد أنه ينبغي زيادة اللجوء إلى الموظفين المحليين، وفي حالة استخدام الموظفين الدوليين فإنه ينبغي أن يتم ذلك بتشاور مع الحكومة الوطنية. وأعرب أحد الوفود عن القلق من إلغاء وظيفة ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان من بلده في إطار النموذج المقترح للمكاتب القطرية. وطلب الوفد توضيحا بشأن الطريقة التي سيعمل بها المكتب القطري في الآماد القصير والمتوسط والطويل بدون وجود ممثل للصندوق.

١٣٧- وذكر أحد الوفود أن استراتيجية الموارد البشرية يجب أن تلقى الدعم الكامل من الإدارة وينبغي ترجمتها إلى أعمال ملموسة. وأضاف أن على الصندوق أن يعمل بعد تحقيقه التوازن السليم بين الرجال والنساء في صفوف موظفيه على كفالة وجود فرص للتطوير الوظيفي وتحسينه. وطلب الوفد الحصول على معلومات إضافية بشأن إجراءات التوظيف التي ينتهجها الصندوق، ملتمسا آراءه بشأن توظيف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمنسقين المقيمين. وشجعت عدة وفود الصندوق على الاستمرار في التركيز على عملية التحول وأيدت إعادة التصنيف المقترحة وإنشاء ثلاثة مكاتب قطرية جديدة. ولاحظ عدد من الوفود أن إعادة التصنيف تشكل جزءا لا غنى عنه من مجموعة التدابير المقترحة من الصندوق. وطلب أحد الوفود توضيحا بشأن تعليق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (الوارد في الوثيقة DP/FPA/2002/10) الذي مفاده أن إجراء إعادة تصنيف شاملة لا مبرر له.

١٣٨- وشكرت المديرة التنفيذية في ردها الوفود على دعمها القوي وعلى تأييدها مختلف مكونات عملية التحوّل، بما في ذلك إعادة التصنيف واستراتيجية الموارد البشرية التي تركز على نموذج المكاتب القطرية وإطار الكفاءات. وأعربت عن الشكر الخاص لكندا والمملكة المتحدة على تبرعاتهما الإضافية. وفيما يتعلق بالاستفهام المتعلق بالدلائل المشجعة على الدعم المالي الجديد، أوضحت أن نبرة التفاؤل لدى الصندوق ناشئة عن زيادة التبرعات التي قدمتها خمسة بلدان وتوقع إمكانية التلقي الوشيك لموارد إضافية في نهاية السنة. ولاحظت أن الصندوق وضع هدف ١٢٥ مانحا لسنة ٢٠٠٢. وقالت إن هناك ١٠٦ مانحين حتى الآن وأنه يتوقع أن تنضاف إليهم مانحون آخرون في الشهر التالي . ودعت البلدان النامية إلى تقديم تبرعات إلى الصندوق حتى وإن كانت رمزية. أما فيما يتعلق بشكل وثيقة الميزانية، فقد أشارت إلى أن ميزانية الدعم لفترة السنتين قدمت في شكل ينسجم وميزانيات شقيقاته من المنظمات. وأعربت عن موافقتها على أن موجز الميزانية طويل جدا، وأكدت للمجلس التنفيذي تقديم موجز أقصر في السنة المقبلة. كما وافقت على توفير البيانات المتعلقة بنفقات دورة الميزانية السابقة لأغراض المقارنة. أما فيما يتعلق بالتساؤل حول معدل الشغور البالغ ١٠ في المائة، فذكرت أن نسبة ١٠ في المائة تعبر عن الواقع بطريقة أفضل، نتيجة لتحسين اقتفاء الصندوق أثر الشواغر. وصرحت أيضا بأن معدل الشواغر المذكور لن يعوقه عمل الصندوق. وأما ما يمس استفهام أحد الوفود بشأن إلغاء وظيفة ممثل الصندوق في بلده، فقد أوضحت المديرة التنفيذية أن مدير فريق الخدمات التقنية القطرية في ذلك البلد سيعمل بالصفتين معا، أي كمدير لفريق الخدمات التقنية القطرية وكممثل للبرنامج. وأكدت للمجلس أن الصندوق سيواصل العمل في البلدان التي ليس له ممثل فيها من خلال موظفيه الوطنيين وكذلك عن طريق مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٣٩- وفيما يتعلق بالإشارة إلى تعليق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن إعادة التصنيف، لاحظت المديرة التنفيذية أن الصندوق أجرى مناقشة بنّاءة مع اللجنة. وأضافت أن الصندوق لم يجر إعادة تصنيف للوظائف على نطاق المؤسسة ككل منذ سنة ١٩٨٨، وأن ثمة ضرورة لإجراء هذه العملية لتجسيد المهام التي يضطلع بها الموظفون على نحو دقيق. وفيما يخص إطار الكفاءات، ذكرت المديرة التنفيذية أن الصندوق حدّد ثلاثة أنواع من الكفاءات هي: الكفاءات العامة والكفاءات الإدارية والكفاءات الفنية. وتختلف الكفاءات باختلاف مستويات الوظائف. وفي الوقت ذاته، ستتيح هذه الكفاءات الانتقال بين الصندوق والمنظمات الأخرى. وأضافت قائلة إن الكفاءات تستعمل في عملية الاختيار التي يقوم بها فريق الخدمات التقنية القطرية. وأشارت إلى أن الصندوق استفاد من نظام توظيف المنسقين المقيمين للبرنامج الإنمائي وهو يقوم بتطبيق الدروس المستخلصة حسبما يلزم. أما فيما يمس التعليق على تعزيز المكاتب القطرية، فقد أكدت أن الصندوق يعطي أولوية قصوى لدعم المكاتب القطرية وتعزيزها. وقالت إن الصندوق يظل يقظا إزاء مسائل استرداد التكاليف. وأوضحت أن وظائف المشاريع تمول من الموارد الأخرى. ولاحظت أن الصندوق يقوم على نحو ثابت بالتشاور مع الحكومة الوطنية فيما يتعلق بالتعيينات الدولية في بلد بعينه. ولاحظت المديرة التنفيذية أن تفاصيل استراتيجية الموارد البشرية هي قيد الإعداد وستشمل بالتأكيد المؤشرات والمقاييس والأهداف. وأعربت عن موافقتها على أن الاستراتيجية ستحتاج إلى معاودة النظر والتنقيح مع مرور الوقت للاستجابة للاحتياجات الناشئة. وختاما، شكرت المديرة التنفيذية المجلس التنفيذي على دعمه الثابت للصندوق أثناء الأوقات العصيبة والتحديات.

١٤٠- اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٢/٢٤ (انظر الوثيقة DP/2003/2)، صندوق الأمم المتحدة للسكان: التقديرات المنقحة لميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

حادي عشر – البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

منطقة أفريقيا

١٤١- عرضت مديرة شعبة أفريقيا مخططات البرامج القطرية التالية: بوتسوانا (DP/FPA/CPO/BWA/4)؛ وبوروندي (DP/FPA/CPO/BDI/5)؛ وجزر القمر (DP/FPA/CPO/COM/4)؛ وغينيا – بيساو (DP/FPA/CPO/GNB /4).

١٤٢- وأعرب أحد الوفود لدى تعليقه على مخطّطي البرنامجين القطريين لبوروندي وبوتسوانا، عن سروره بالدعم الذي سوف يقدمه الصندوق لهذين البلدين اللذين يهدد

فيهما وباء فيروس نقص المناعة البشري (الإيدز) أرواحا عديدة. وفيما يتعلق بمخطط البرنامج القطري لبوروندي، أعرب الوفد عن تقديره لتركيز البرنامج على عدد أقل من النتائج المتوقعة نظرا لصغر حجمه؛ والأهمية التي يوليها لدعم جمع البيانات واستعمالها؛ والتركيز على أنشطة الدعوة، بما في ذلك العمل مع الصحافيين والبرلمانيين. وفيما يخص مخطط البرنامج القطري لبوتسوانا، رحب الوفد بتركيز البرنامج على الميادين التي يحظى فيها الصندوق بميزة نسبية. وذكر الوفد أن مؤشرات النواتج تبدو طموحة إلى حد بعيد، ويشمل بعضها نتائج أو مقاييس الأثر (مثلا، تخفيض ظاهرة العنف ضد النساء والفتيات بنسبة ١٠ في المائة سنويا). وفيما أكد الوفد أن تركيز البرنامج على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يكتسي طابعا حيويا في بوتسوانا التي تبلغ فيها نسبة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية بين صفوف الكبار الناشطين جنسيا ٤٠ في المائة تقريبا، أعرب عن الأمل في أن تركز بعض المؤشرات بصورة رئيسية على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتساءل الوفد ذاته بشأن ما إذا أجرى الصندوق أي تقييم لأنشطة التدريب في مجال الدعوة التي يقوم بها، ملتمسا معرفة النتائج إن كان قام بذلك.

١٤٣ -وأعربت مديرة شعبة أفريقيا عن شكرها للوفد على تعليقاته ودعمه. وفيما يتعلق بالبرنامج القطري لبوتسوانا، أشارت إلى أن الحكومة أعطت أولوية قصوى لخفض العنف ضد النساء والأطفال. وأكدت أهمية دعم البلد. أما فيما يخص أنشطة الدعوة، فقد لاحظت أن الصندوق يقوم بإعداد التقييم النهائي للبرنامج القطري السابق الذي شمل مثل ذلك التدريب، وذكرت أنها ستقدم معلومات إضافية في تاريخ لاحق. كما أشارت إلى أنه سيجري استعمال مؤشرات تعنى بصورة محددة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في نطاق بعض المشاريع التي تكوّن عناصر في البرنامج القطري الجديد.

١٤٤- وأحاط المجلس التنفيذي بمخططات البرامج القطرية التالية والتعليقات عليها: بوتسوانا (DP/FPA/CPO/BWA/4)؛ وبوروندي (DP/FPA/CPO/BDI/5)؛ وجزر القمر (DP/FPA/CPO/COM/4)؛ وغينيا - بيساو (DP/FPA/CPO/GNB /4).

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

١٤٥ -عرض مدير شعبة آسيا والمحيط الهادئ مخططات البرامج القطرية التالية: الصين (DP/FPA/CPO/CHN/5)؛ وتيمور الشرقية (DP/FPA/CPO/ETM/1)؛ وجزر ملديف (DP/FPA/CPO/MDV/3)؛ والمنطقة دون الإقليمية لجنوب المحيط الهادئ (DP/FPA/CPO/PIC/3).

١٤٦ -وشكر وفد الصين مدير شعبة آسيا والمحيط الهادئ على عرضه وقال إنه يدعم مخططات البرامج القطرية التسعة المعروضة على المجلس التنفيذي كافة.

١٤٧ -وفي معرض الإشارة إلى التعاون بين الصين والصندوق، أشار الوفد إلى أن ذلك التعاون يركز أساسا على توفير معلومات الصحة الإنجابية والخدمات الجيدة ذات الصلة الموجهة للمتلقين الذين يبلغ عددهم ١٧,٣ مليون شخصا في ٣٢ مقاطعة من المقاطعات المستفيدة من مشاريع الصندوق. وأضاف أن هذا التعاون أسفر عن حدوث تغير هام وإيجابي في مؤشرات الصحة الإنجابية في المقاطعات الـ ٣٢ المذكورة. وأضاف قائلا إنه حصل بالإضافة إلى ذلك تأثير متعاظم، حيث إن العديد من المناطق خارج مناطق المشاريع الـ ٣٢ اعتمدت نفس الطريقة المتعلقة بخدمات الصحة الإنجابية الموجهة للمتلقين. ولاحظ الوفد أن إعداد برنامج الصين الجديد وصياغته قد تما على يد خبراء خارجيين بالتشاور الوثيق مع الحكومة الصينية. وقد طلب من الخبراء الصينيين والدوليين وممثلي المانحين الرئيسيين، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، تقديم آرائهم. ويتماشى البرنامج على نحو تام مع ولاية الصندوق، إذ أنه يستلهم مبادئ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية. وذكر الوفد أنه كان من المقرر في الأصل أن ينظر المجلس التنفيذي في مخطط البرنامج القطري في دورته السنوية في حزيران/يونيه. بيد أن الصين وافقت على الاستجابة لطلب إرجاء النظر في البرنامج إلى الدورة العادية الثانية للمجلس في أيلول/سبتمبر، في انتظار توفير تقرير بعثة حكومة الولايات المتحدة التي يرأسها السفير براون، وأملا في أن تستأنف الولايات المتحدة مساهمتها في الصندوق. وأعرب الوفد عن أسفه من أن استجابته الطيبة لم تسفر عن النتيجة المتوقعة من الأغلبية الساحقة للبلدان.

١٤٨ -وشدّد الوفد على أن برنامج التعاون بين الصين وصندوق الأمم المتحدة للسكان كان دائما مفتوحا وشفافا وعرضة للرصد الشامل والفعّال. وأضاف الوفد أن ما يقرب من ١٦٠ بعثة تقييم وفريق تفتيش وفريق دراسة مستقلين جاءوا إلى الصين خلال الأعوام الثلاثة الماضية للاطلاع على تنفيذ البرنامج. وبعبارة أخرى، كان يزور مناطق المشروع فريق للتفتيش كل سبعة أيام في المتوسط. وطاف فريق الولايات المتحدة الأمريكية بمفرده كافة أنحاء الصين لمدة أسبوعين ووصل إلى نفس النتائج التي توصلت إليها الأفرقة الأخرى، أي أن التعاون بين الصين والصندوق يتسق تماما مع ولاية الصندوق ومبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأنه لم يحدث أي تأييد لأنشطة قسرية. وذكر الوفد أن الصين مستعدة لإجراء مشاورات مع جميع البلدان المعنية، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، بشأن تفاصيل البرنامج الجديد. وشدد الوفد على تأييده لعمل الصندوق وأشار إلى أن الصين، على تلقيها مساعدة محدودة، تسهم بمبلغ ٨٢٠ ٠٠٠ دولار سنويا في ميزانية الصندوق. وعلاوة على ذلك، قدمت الصين مبالغ ضخمة للمساعدة في تحمل التكاليف الإدارية لمكتب صندوق الأمم المتحدة للسكان في بيجين. ولما كانت الصين بلدا ناميا، يصل تعداد سكانه إلى

١,٣ بليون نسمة، فإن الصين ترى تعاونها مع صندوق الأمم المتحدة للسكان نافذة للمبادلات المستمرة في مجال السكان والتنمية الدوليين وسبيلا لاكتساب أحدث المعلومات والتكنولوجيا المتعلقة بالصحة الإنجابية على المستوى الدولي.

١٤٩ -وقد ألقت عدة وفود، من بينها وفود متحدثة باسم المجموعتين الإقليميتين لآسيا وأفريقيا ومجموعة الـ ٧٧ والصين، كلمات أعربت فيها عن تأييدها لمخطط البرنامج القطري للصين. وأكدت أن البرنامج يتسق مع ولاية صندوق الأمم المتحدة للسكان وأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد انقضاء خمسة أعوام والأهداف الإنمائية للألفية. وأكدت الوفود، التي سجلت ثقتها في صندوق الأمم المتحدة للسكان، أن أنشطة الصندوق في الصين التي نُفذت في إطار نهج يراعي حقوق الإنسان، تتفق تماما مع مبادئ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتسهم بشكل إيجابي في خفض معدلات وفيات الأمهات أثناء النفاس ووفيات الأطفال. وذكرت أن المزاعم التي استهدفت صندوق الأمم المتحدة للسكان خاطئة ولا أساس لها من الصحة. وأكدت أن بعثات رصد مختلفة من بينها بعثات قام بها أعضاء في المجلس التنفيذي وبرلمانيون وممثلون حكوميون من البلدان المانحة، وصلت كلها إلى نفس النتيجة ومفادها: أن صندوق الأمم المتحدة للسكان كان قوة خيِّرة في الصين و لم يدعم أي برامج قسرية.

١٥٠ -وشددت وفود عديدة على التحول المهم والضخم الذي حدث من النهج الإداري لتنظيم الأسرة إلى نهج متكامل للصحة الإنجابية موجه للمتلقين في ٣٢ مشروعا بالمقاطعات المختلفة في إطار البرنامج الذي يدعمه صندوق الأمم المتحدة للسكان في الصين. وأشادت وفود عديدة بالدور الحاسم والمحفِّز الذي يقوم به الصندوق في ٣٢ مقاطعة ويسرها أن تلاحظ أن الحكومة الصينية تعتزم تأسيس نهج للصحة الإنجابية موجّه للمتلقين في ٨٢٧ مقاطعة إضافية. وقد رحبت الوفود بعمل الصندوق ودعمه لحكومة الصين في تطوير سياساتها تجاه فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز والشيخوخة والمساواة بين الجنسين. وشجعت صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة التعاون المثمر مع الحكومة الصينية والمجتمع الصيني.

١٥١ -وشدّدت وفود عديدة على أن البرنامج، الذي يدعمه صندوق الأمم المتحدة للسكان في الصين، يستهدف الأولويات المبتغاة بما في ذلك توفير المزيد من المعلومات والخدمات، الجيدة والمتكاملة والموجهة إلى المتلقي، المتعلقة بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة؛ مع التأكيد على الخيارات الواعية ومكافحة الإجهاض والأمراض التي تنتقل بالممارسة الجنسية بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز. وذكر أحد الوفود أن

الارتباط بالأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما وفيات الأمهات عند النفاس، يجب أن يكون هو الأعم. ورحّب عدد من الوفود بالالتزام الجاد بالإصلاح والانفتاح داخل برنامج تنظيم الأسرة في الصين. وأشارت وفود إلى أن رفع الأهداف والحصص المتعلقة بالإنجاب في المناطق التي تتلقى دعما من صندوق الأمم المتحدة للسكان هو دليل واضح على الإصلاح وعلى المساهمات القيمة للصندوق في الصين. وشددت على إمكانية تعزيز التقدم المحرز على طريق الإصلاح من خلال مشاركة ودعم من النوع نفسه الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأشار أحد الوفود إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان متفرد في إمكانية قيامه بدور ''الصديق الناقد'' في البلدان التي يعمل بها. وأضاف الوفد أن تحقيق تغير إيجابي سيتطلب استمرار عمل الصندوق مع الحكومات. وأكد الوفد أن الصندوق برهن على التزامه بدعم التغيير والإصلاح في الصين، وشجع الصندوق على المساعدة في كفالة الاستفادة من الدروس المتعلقة بالمساواة في وصول الخدمات للفقراء والجماعات التي تفتقر إلى تلك الخدمات. كما شجع الوفد الصندوق على المساعدة في اختبار سبل إلغاء رسوم التعويضات الاجتماعية ودعم تحليل السياسات والبحوث المتعلقة، على سبيل المثال، برصد قوانين الصحة الإنجابية.

١٥٢ -ونوّه أحد الوفود الذي قال إنه يؤيد بشدة أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وجهود الصندوق لدفع تلك الأهداف، أنه ينتظر مزيدا من المعلومات عن تفاصيل برنامج الصين كلما طرأ عليها جديد. وأشار الوفد إلى أنه شرح للمجلس التنفيذي المتطلبات القانونية لبلده للمساهمة في صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأضاف الوفد أن وفدا برئاسة السفير براون، قد وقع من قبل في الصين على ''عناصر قسرية في القوانين والممارسات'' تمنع حكومته قانونيا من تمويل الصندوق. وذكر الوفد أنه سيراجع بعناية هيكل البرنامج الجديد في الصين وتنفيذه، لتحديد إمكانية استئناف مساهمته في صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأضاف الوفد أن بلده قد دأب منذ فترة طويلة، على دعم الصندوق وأنه عضو ملتزم في المجلس التنفيذي، ويأمل في أن تتمكن قانونا من المساهمة في الصندوق من أجل تعزيز العمل المهم الذي يقوم به في مجال الترويج لأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

١٥٣ -وأعربت وفود عديدة عن أسفها لقرار الولايات المتحدة الأمريكية وقف تبرعاتها للصندوق. وأشارت إلى أن القرار سيؤثر سلبا على النساء والأطفال في البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نموا، وبلدان جنوب الصحراء في أفريقيا. وحثت وفود عديدة الولايات المتحدة الأمريكية على إعادة النظر في قرارها والعودة لتمويل الصندوق. وشددت وفود عديدة على أن الصندوق يحتاج إلى دعم سياسي ومالي قوي، بما في ذلك التمويل الأساسي المتوقع سلفا، من أجل تنفيذ ولايته على نحو فعال. وأكدت وفود عديدة مجددا، تأييدها

الشديد للصندوق وشددت على أن الصندوق شريك مهم. وأشار أحد الوفود إلى أن البرنامج الثنائي لبلاده في الصين، والذي يركز على صحة الأم والطفل ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، أتاح فرصا للتلاحم مع البرنامج، الذي يدعمه صندوق الأمم المتحدة للسكان. وتساءل أحد الوفود عما إذا كان الصندوق يمكن أن يخرج في الأجل البعيد أكثر قوة من المحنة التي يواجهها حاليا.

١٥٤ -وفيما يتعلق بمخطط البرنامج القطري لتيمور الشرقية، أشاد أحد الوفود باستجابة الصندوق السريعة للوضع في تيمور الشرقية، والمساعدة التي قدمها لهذا البلد الذي حصل على استقلاله مؤخرا. وأشار أحد الوفود إلى أن دور الصندوق في تيمور الشرقية أصبح أكثر أهمية، نظرا لأن الحكومة منحت قطاع الصحة أولوية قصوى.

١٥٥ -شكرت المديرة التنفيذية جميع المتحدثين الذين أيدوا الصندوق. وأكدت مكررا التزام الصندوق الكامل ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، باعتباره إطار العمل لولاية الصندوق والمرشد لأعماله. كما شكرت البلدان التي أعلنت عن تقديم تبرعات إضافية في بداية الدورة. وأشارت إلى أن الصندوق أجرى بعض الحسابات وأن الفجوة في التمويل ما زالت شاسعة. وشكرت وفد الولايات المتحدة الأمريكية وحكومتها، ولا سيما وزير الخارجية كولين باول، على محاولة إيجاد سبل للعمل مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومع الحكومة الصينية، من أجل تيسير عودة التبرعات الأمريكية للصندوق. وشكرت الحكومة الصينية على حوارها مع الصندوق منذ توليها مهام منصبها، وفي الأعوام السابقة. وشددت على أن هذا الحوار الذي أُجري على مدى عدة أعوام، ساعد على إلغاء مسألة الأهداف والحصص من مشاريع المقاطعات، ومما يبعث على السرور، الإشارة إلى أن الحكومة الصينية تعتزم تمديد العمل بنهج الصحة الإنجابية الموجه إلى المتلقين، بحيث يشمل ٨٢٧ مقاطعة إضافية لم يشملها برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٥٦ -وأكدت المديرة التنفيذية على أن الصندوق سيواصل حواره وعمله مع الحكومة الصينية. وأشارت إلى أنها ستستمر في إثارة مسألة رسوم التعويضات الاجتماعية التي علّق عليها أحد الوفود. وأشارت إلى قيامها بزيارة رسمية للصين، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وأنها طافت أرجاء عدة في البلاد. وقد غادرت الصين وهي على يقين بأن علاقة قوية بين صندوق الأمم المتحدة للسكان والصين قد ترسخت، مما سيعزز إجراء حوار أكثر صراحة وشفافية. وأشارت إلى أنها أثارت خلال زيارتها موضوع رسوم التعويضات الاجتماعية. وأضافت أنها غادرت البلد وقد أدركت الحكومة الصينية أن الصندوق صديق، لكنه أيضا صديق ''ناقد''. وأشارت إلى أن الصندوق قام بدور هذا الصديق في جميع البلدان

التي عمل بها. وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، ذكرت أن المسألة لا تتعلق بالحصص والأهداف فقط – فالصندوق ملتزم بتعزيز حقوق الإنسان في كافة البلدان – وتحقيقا لهذه الغاية، فإن حواره مع البلدان يشمل موضوعات من قبيل ختان الإناث ومكافحة العنف ضد النساء. وأكدت أن موضوع حقوق الإنسان برمته هو الإطار الذي يعمل من خلاله الصندوق.

١٥٧ –وذكرت المديرة التنفيذية أنها تتطلع إلى الحصول على رد إيجابي من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على الدعوة التي وجهتها الصين لجميع الدول من أجل المشاركة في المشاورات المتعلقة بتطوير البرنامج الخامس للصين الذي يدعمه صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأشارت المديرة التنفيذية – في معرض إيضاح نقطة أثارها وفد الولايات المتحدة – إلى إثارة مسألة أخلاقية في وقت سابق من الدورة عندما ذكر أحد الوفود أن تعديل كامب كاستن نص على ''عدم استخدام أموال الحكومة الأمريكية في برنامج يدعم أو يشارك في إدارة برنامج يتبنى الإجهاض القسري أو التعقيم الجبري''. وأوضحت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان لم يدعم ولم يشارك في إدارة برنامج للإجهاض القسري أو التعقيم الجبري. ولاحظت أن الاتفاق المبرم مع الحكومة الأمريكية حتى عام ٢٠٠١ كان ينص على عدم إنفاق أموال أمريكية في الصين. من ثم، وبعد خصم مبلغ مساوٍ لما كان يتم إنفاقه في الصين سنويا، كان يتم إيداع التبرع الأمريكي في حساب منفصل. وطمأنت المجلس التنفيذي على أنه وفقا للإجراء المتبع بين الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، لم يتم إنفاق أي أموال تخص الحكومة الأمريكية في الصين. وأكدت على أن هذا الإجراء يسمح باستخدام التبرعات الأمريكية لدعم البرامج في بلدان أخرى غير الصين وهو ما يمكن عمله بالنسبة لتبرع عام ٢٠٠٢. وذكرت أن لب المسألة ليس التمويل وإنما الثقة والاحترام المتبادل والدعم المتبادل. وشددت على أن المسؤولية المشتركة للجميع هي كفالة احترام حقوق الإنسان وحقوق المرأة في جميع أنحاء العالم وليس في الصين وحدها.

١٥٨ –وفيما يتعلق بالدعوة إلى زيادة رصد البرنامج في الصين، شددت على أن تطوير قدرة الصندوق على رصد البرنامج و/أو زيادتها يتطلب موارد أكثر وليس أقل. وقالت إن صندوق الأمم المتحدة للسكان مستعد لمساعدة الحكومة الصينية في تطوير أجزاء المشاريع التي تعتمد على النتائج المترتبة على مشاورات مع منظمات دولية ومانحين وشركاء إنمائيين مختلفين بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية. وشكرت الوفد الذي ذكر إمكانية حدوث تلاحم مع برنامجه الثنائي في الصين. ورحبت بالمعلومات وأعربت عن أملها في قيام شراكة بين البرنامجين. وفيما يتعلق بالتساؤل عما إذا كانت الأزمة الأخيرة جعلت الصندوق أكثر قوة، ردت المديرة التنفيذية بأن الصندوق خرج منها أكثر قوة. وذكرت أن صندوق الأمم

المتحدة للسكان أصبح بسرعة اسما معروفا في الولايات المتحدة الأمريكية وأصبح الأشخاص الذين لم يسمعوا قط عن الصندوق ملمين بأعماله. وأشارت إلى أنه فيما يتعلق بالدعم الشعبي والجماهيري الذي يلقاه الصندوق في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أسهمت الأزمة الأخيرة في أن تظهر أنشطة الصندوق فيما يتعلق بمساعدة البلدان في جميع أنحاء العالم على تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتعزيز حقوق الإنسان. وأضافت أن الصندوق هو أكثر قوة أيضا بسبب الدعم الذي يلقاه من المجلس التنفيذي الذي يؤمن بقوة بالصندوق وبالتزامه بالمبادئ الأخلاقية. وشددت على أن الصندوق يقدر كل التقدير ثقة المجلس فيه وسوف يكون عند حسن ظنه بالعمل على نحو أكثر فاعلية وكفاءة لكي يصبح أكثر شفافية واستحقاقا للدعم. واختتمت كلمتها بالإعراب عن تقديرها وامتنانها العميق للمجلس على دعمه وثقته.

١٥٩ -وأعرب مدير شعبة آسيا والمحيط الهادئ عن شكره للوفود لما قدمته من دعم، وللثقة التي أولتها لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وذكر أن الصندوق سيقدم المساعدة التقنية لتعداد السكان الوطني الأول الذي سيجرى في تيمور الشرقية. وقال إن هذا التعداد سيوفر بيانات عظيمة النفع للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. وفيما يخص مخطط البرنامج القطري للصين، لاحظ أن العلاقة مع الأهداف الإنمائية للألفية ستتعزز عندما يزداد البرنامج تطويرا. وأشار إلى وجود ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان في الصين، في غرفة الاجتماعات، وأنه سيكون مستعدا لمناقشة أي جانب من جوانب البرنامج الذي يدعمه صندوق الأمم المتحدة للسكان في الصين.

١٦٠ -وأحاط المجلس التنفيذي علما بمخططات البرامج القطرية التالية، وبالتعليقات المبداة عليها: الصين (DP/FPA/CPO/CHN/5)؛ تيمور الشرقية (DP/FPA/CPO/ETM/1)؛ ملديف (DP/FPA/CPO/MDV/3)؛ والمنطقة دون الإقليمية بجنوب المحيط الهادئ (DP/FPA/CPO/PIC/3).

منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

١٦١ -عرضت مديرة شعبة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مخطط البرنامج القطري لكولومبيا (DP/FPA/CPO/COL/4).

١٦٢ -وذكر أحد الوفود، أنه في الوقت الذي يُعرب فيه عن دعمه للمخطط، فإنه يرى أن تلبية الاحتياجات الأساسية، ومنها، على سبيل المثال، الاحتياجات الصحية، وحماية حقوق الإنسان للأشخاص المتضررين من الصراعات، ينبغي أن تُمنح الأولوية في كولومبيا. وأكد الوفد على أهمية زيادة حجم الدعم المقدم إلى أشد فئات السكان ضعفا، بمن فيهم المشردون

داخليا، والأطفال، والنساء، والسكان الأصليون والكولومبيون الأفريقيون. وشدد الوفد على أهمية الناتج المتوقع المقترح للبرنامج، الذي يتعلق بتحسين إمكانيات الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية للمشردين من السكان، ولا سيما المراهقون. وفي معرض الإشارة إلى الناتج المتوقع المتعلق بتعزيز إدماج العوامل السكانية في الخطط والسياسات الإنمائية الوطنية، أعرب الوفد عن أمله في أن يقوم البرنامج، على النحو المبين في المخطط، بالتأكيد على مسألتي التشريد الداخلي للسكان والهجرة الدولية. وأضاف الوفد أنه ينبغي إدراج تفاصيل تتعلق بالصلات بين البرنامج القطري ومسائل السلام والأمن. ولاحظ الوفد أنه ينبغي النظر في الكيفية التي يمكن بها تنفيذ البرنامج القطري في حالة تردي الأوضاع. وأعرب أحد الوفود عن ترحيبه بجهود البرنامج المبذولة لمعالجة المسائل الخطيرة التي تواجهها كولومبيا، وعبّر عن القلق إزاء الوضع الأمني في البلد. وشكر الوفد أيضا صندوق الأمم المتحدة للسكان على المساعدة التي يقدمها لبلده.

١٦٣ - وشكرت مدير شعبة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الوفود على ما أبدته من دعم وقدمته من تعليقات. وأكدت أن الصندوق يضطلع بمعالجة احتياجات المشردين داخليا في كولومبيا، وأن تركيز الصندوق سيكون على الإفادة من البرامج القائمة فعلا. وأعربت عن اتفاقها بأن الروابط بين البرنامج ومسائل السلام والأمن تكتسي أهمية قصوى. ولاحظت أنه وفقا لاحتياجات الحكومة وأولوياتها، يقوم فريق الأمم المتحدة القطري بإعداد خطة إنسانية. وأضافت أن الحكومة ترغب في أن يشارك الصندوق في الخطة بشكل استراتيجي على أعلى مستويات صنع السياسات. وأوضحت أنه ستتوفر فرص لإدراج مزيد من التفاصيل مع ازدياد تطور البرنامج. وأكدت على احتياج كولومبيا الكبير للموارد، ودعت مجتمع أوساط المانحين الدوليين إلى المشاركة في أنشطة التمويل، نظرا للحجم المتواضع للبرنامج.

١٦٤ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بمخطط البرنامج القطري لكولومبيا (DP/FPA/CPO/COL/4).

ثاني عشر - مسائل أخرى

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

١٦٥ - فيما يخص صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، عقد المجلس التنفيذي جلسة غير رسمية لمناقشة الوضع المالي. وعبّر مدير البرنامج المعاون عن القلق إزاء اتجاه موارد صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية إلى الهبوط على امتداد العقد الأخير، الأمر الذي

حدَّ من استجابة الصندوق للمطالب المتزايدة من بلدان البرامج. وأعرب عن الأمل في أن يجد المجلس حلا لمشكلة الموارد، ويتفق على استراتيجية لتعبئة الموارد من أجل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

١٦٦ -وحذر الأمين التنفيذي من أنه ما لم يتحسن الوضع المالي، فإن استدامة الصندوق وتأثير عملياته سيكونان عرضة للخطر. وبين أنه حتى يتسنى الحفاظ على الحد الأدنى لدعم أقل البلدان نموا، يحتاج الصندوق إلى تعبئة مبلغ ٣٠ مليون دولار من الموارد العادية (الأساسية)، و ١٠ ملايين دولار من الموارد الأخرى (غير الأساسية)، سنويا.

١٦٧ -ووجه أعضاء الوفود، بمن فيهم ممثلو المجموعات الأفريقية ومجموعات أقل البلدان نموا، الشكر إلى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وعبروا عن تشجيعهم له على مواصلة ما يقوم به من عمل جيد في بلدان البرامج. وتحقيقا لهذه الغاية، اعتمدت الوفود استراتيجية تعبئة الموارد الأساسية لتوفير المبلغ السنوي المستهدف وقدره ٣٠ مليون دولار. وأعلن بعض المانحين أنهم سيقومون باستعراض مساهماتهم الحالية، بغية زيادة مستويات دعمهم للصندوق، حتى يتسنى لجميع البلدان المستحقة تلقي الدعم.

١٦٨ -واقترح أيضا الاستثمار في مجال أنشطة العلاقات العامة باعتباره طريقة يمكن بها تحسين صورة الصندوق، الأمر الذي لا غنى عنه لتعبئة الموارد. وأعرب وفد آخر عن رغبته في معرفة ما إذا كان الصندوق يستفيد من الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٦٩ -وفي رده على هذا الاستفسار، ذكر مدير البرنامج المعاون أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية يتلقيان التبرعات الأساسية لكل منهما بصفة مستقلة، وأنه لا يتم نقل الموارد من البرنامج إلى الصندوق في ترتيباتهما البرنامجية.

١٧٠ -وعبر الأمين التنفيذي عن اتفاقه مع مدير البرنامج المعاون في الاستجابة التي قدمها فيما يخص نقل الموارد الأساسية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. بيد أنه أشار إلى أن التعاون بين هاتين المنظمتين قد أسهم في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الأساسية. وكرر الإعراب عن الإحساس الذي عبرت عنه الوفود فيما يخص عدم مقدرة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على أن يستجيب، كما ينبغي لجميع البلدان المستحقة، بسبب محدودية الموارد.

١٧١ -وفيما يتعلق بالاستثمارات في مجال العلاقات العامة، أبدى أسفه لعدم توفر موارد لدى الصندوق لهذا الغرض. واقترح أن يوسع بلدان البرامج تقديم تقارير إلى المانحين عن مدى تقديرها لعمل الصندوق، ومناشدة المانحين توفير مزيد من الدعم لتحسين وضع موارد الصندوق.

١٧٢ -واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٢/٢٦ (انظر الوثيقة DP/2003/2)، ودعا المجتمع الدولي إلى مساعدة الصندوق في تعبئة مبلغ ٣٠ مليون دولار سنويا حتى يتسنى له إنجاز الولاية المنوطة به.

إحاطة مقدمة من برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا

١٧٣ -قدَّم الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، إلى المجلس التنفيذي إحاطة حول برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نموا، للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠.

١٧٤ -واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٢/٢٥ (انظر الوثيقة DP/2003/2)، بشأن برنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا.

الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية

١٧٥١ - لاحظ أعضاء المجلس التنفيذي أن الاجتماعات المشتركة التي عقدت في السابق أتاحت لأعضاء المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، فرصا لتبادل المعلومات والخبرات المتعلقة بالمجالات ذات الاهتمام المشترك. وفي الوقت الذي أبدت فيه الوفود اتفاقها على مواصلة عقد الاجتماعات المشتركة، أشارت إلى أن الوقت المخصص لها لا يكفي لإجراء مناقشات ذات طبيعية فنية وتفاعلية.

١٧٦ -ووفقا لذلك، اتخذوا المقرر ٢٠٠٢/٢٧ (انظر الوثيقة DP/2003/2)، الذي يتضمن اقتراحا بعقد اجتماع مشترك لمدة يومين في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

مذكرة بشأن نظام الإبلاغ لسنة ٢٠٠٣

١٧٧ -عرض مدير مكتب الموارد والشراكات الاستراتيجية مذكرة عن نظام الإبلاغ، يُعلم فيها المجلس التنفيذي أن مدير البرنامج سيقوم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ باقتراح إطار للتمويل المتعدد السنوات، يغطي الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧. وسيأخذ إطار التمويل المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ في الاعتبار العناصر التالية: تحليل المطالب على المستوى القطري،

والأهداف الإنمائية للألفية، ومجالات الممارسة الستة. وسيفيد الإطار أيضا من الخبرة المكتسبة خلال فترة إطار التمويل المتعدد السنوات الأول، ٢٠٠٠-٢٠٠٣. وانطلاقا من الخبرة المستفادة خلال السنوات الثلاث الأولى لإطار التمويل المتعدد السنوات، سينبثق تقرير إطار التمويل المتعدد السنوات، الذي سيقدم في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٣، حيث سيناقشه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجلس التنفيذي كلاهما، قبل وضع صيغة نهائية لإطار التمويل المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧.

١٧٨ - واختتم المجلس التنفيذي عمله باتخاذ المقرر ٢٨/٢٠٠٢ (انظر الوثيقة DP/2003/2).